



## ملحق الجريدة الرسمية

### مجلس الأعيان

محضر الجلسة العاشرة  
من الدورة العادية الثالثة المنعقدة يوم الاثنين الواقع في ١٤ /  
شعبان / ١٤١٢ هجري الموافق ١٧ / ٢ / ١٩٩٢ ميلادي

(الجلد ٢٩)

(العدد ١٠)

#### جدول الأعمال

الصفحة

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة. موافقة ٢
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات. ٢
- أ - طلب معذرة مقدم من دولة السيد احمد عبيدات. موافقة
- ب - طلب معذرة مقدم من معالي السيد جابن المجالي. موافقة
- ج - طلب اجازة مقدم من معالي السيد عمر النابلسي. موافقة
- ٣ - استكمال مناقشة مشروع قانون الصرافة ابتداء من المادة (٨). ٣
- ٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة. (عينت يوم الخميس الساعة العاشرة). ٥١

ملحق الجريدة الرسمية

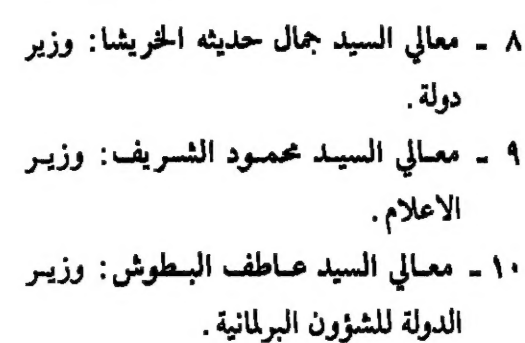
محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم  
(الاثنين) الموافق ١٩٩٢/٢/١٧ ميلادي، عقد  
مجلس (الايان) جلسته (العاشرة) من الدورة  
(العادية الثالثة) برئاسة (دولة الاستاذ احمد  
اللوذي) وحضور عطفة أمين عام مجلس الأمة  
السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازه من الأعضاء السادة :  
معالي السيد عمر النابلسي .  
وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة :  
١ - دولة السيد احمد عبيدات .  
٢ - معالي السيد حابس المجالي .  
وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة :

وحضر من الحكومة

- ١ - معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.
- ٢ - معالي المهندس علي السحيمات: نائب رئيس الوزراء وزير النقل.
- ٣ - معالي الدكتور عبدالله النصور: وزير الصناعة والتجارة.
- ٤ - معالي السيد ابراهيم عز الدين: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.
- ٥ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.
- ٦ - معالي السيد جمال الصرايرة: وزير المواصلات.
- ٧ - معالي المهندس سعد هایل السورور: وزير الأشغال العامة والأسكان.



دولة رئيس المجلس: بسم الله الرحمن  
الرحيم، النصاب قانوني واعلن بدء الجلسة،  
جدول الاعمال.

السيد الامين العام:

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

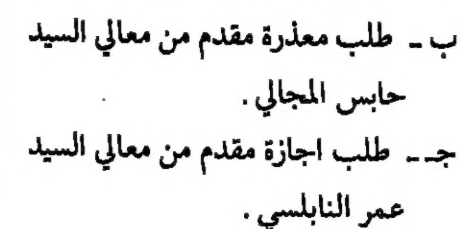
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس  
الكريم على محضر الجلسة السابقة واعفاء الامين  
العام من التلاوة .

الجميع : موافقون .

السيد الامين العام:

- ٢ - الاجازات والاعتذارات.

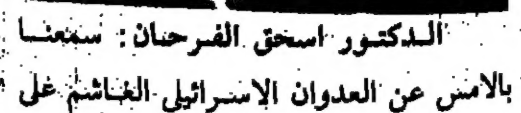
- طلب معذرة مقدم من دولة السيد  
احمد عبيدات.



دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس  
الكريم على اجازة ومعذرة اصحاب الدولة  
والعالي السادة الاعضاء .  
الجميع : موافقون .

السيد الامين العام : استكمال مناقشة مشروع قانون الصرافة ابتداء من المادة (٨).

دولة رئيس المجلس : الحقيقة وصلنا في قانون  
الصرافه الى المادة السابعه، لكن يبدو لي ان  
معالي الاخ اسحق الفرحان، لديه كلام  
مستعجل.



جنوب لبنان وخيمات الفلسطينيين، لقد قامت قوات الجيش الاسرائيلي بالاساس، بعدوان همني جديد على جنوب لبنان، وعلى خيمات اللاجئين الفلسطينيين العزلاء، من السلاح الثقيل بعد تسلم الدولة اللبنانية لزام السلطة هناك وذهب ضحية هذا العدوان، عشرات القتلى والجرحى من الارباء المدنيين العزل.

إن هذا دليل جديد من آلاف الأدلة  
المتتالية على اللغة العملية التي تتعامل بها دولة  
العدوان الاسرائيلي مع امتنا العربية، وانما تتخذ  
من عملية السلام التي تشارك فيها ملهها جديدة  
لشعوبنا، وانني ادعوا أولاً الى اصدار بيان عن  
مجلس الاعيان يشجب هذا العدوان وثانياً  
الطلب من الحكومة المؤقرة، دعوة الجامعة  
العربية الى شجبه والطلب من سفراء الدول  
الكبرى وبخاصة امريكا أن يطلبوا من  
حكوماتهم استنكار هذا العدوان الغاشم على  
المدنيين الابرأه العزل من ابناء امتنا العربية،  
وكللك الطلب من مندوبينا في هيئة الامم  
التعاون مع المندوبين العرب، لا يثاره موضوع  
هذا الاعتداء الممحي في مجلس الامن الدولي  
الذي اصبح اصم، أبكم لعلهم يعقلون،  
وشكراً.

دولة رئيس المجلس: اذن اقترح الاخ  
الدكتور اسحق لاصدار بيان عن المجلس، وثني

15-1-1954



عليه الاخ جمعه حماد والاخ الاستاذ امين شقير، هل يوافق المجلس على اصدار مثل هذا البيان؟  
الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم وادعوا الاخ اسحق والاستاذ حمد والاستاذ مروان بك القاسم، بعد الجلسة للاتفاق على صياغة هذا البيان، آخذين بعين الاعتبار كل الابعاد التي ذكرها معالي العين الدكتور اسحق. الاستاذ اسحق.

الدكتور اسحق الفرحان: هناك قضية ثانية عن انتهاء مدة الانذار للرعايا الفلسطينيين المقيمين في الكويت اول امس ١٥/ شباط، لقد اعلنت وكالات الانباء المختلفة نبأ انتهاء المهلة النهائية التي حددتها الحكومة الكويتية للرعايا العرب المقيمين في الكويت ومن بينهم ٣٠ الف من الفلسطينيين، نصفهم على الاقل من قطاع غزة يحملون وثيقة سفر مصرية لا تقبل للانتقال بها لاي مكان، بما فيها مصر، إن مصير هؤلاء الاخوة مظلم جداً وسيصبح اكثر ظلاماً، اذا استعملت معهم السلطات الكويتية وسائل التعسف المعروفة، وبينهم اطفال وشيوخ ونساء حرائر، إن نجده هؤلاء الاخوة امر يفرضه الشرع الحنيف والخلق العربي الاصيل والشهامة الانسانية والمرجوا من الحكومة الموقرة ان تولي هذا الموضوع، ما يستحق من اهتمام وتعلم المجلس الكريم عني تتخله من اجراءات انسانية بهذا الصدد. وشكراً.

دولة رئيس المجلس: اخي الدكتور اسحق، اسمع لنفسك حقاً، لان الموضوع الاول موضوع مستعجل وهو المدون

الاسرائيلي الذي عم يحصل موضوع هناك له ابعاد كثيرة. أفضل ان تقدم شيئاً خطياً حتى نعتمده ونخاطب الجهات المسؤولة.

الدكتور اسحق الفرحان: ارجو من الحكومة ان تولي هذا الموضوع ما يستحقه من اهتمام بالطرق التي تراها وتعلم المجلس الكريم عن الاجراءات التي اتخذتها.

دولة رئيس المجلس: حتى نصل الى مثل هذه النتيجة لا بُد ان تأتي خطياً ونحيلها حتى نأخذ الجواب.

الدكتور اسحق الفرحان: هذا اقتراح من المجلس في جلسة رسمية، نرجوا ان نطلب من الحكومة هذا الطلب، ونسمع من الحكومة، نرجوا ان نسمع من الحكومة، يا سيدي نحن مجتمع ديمقراطي اسمح لنا بشيء من الديمقراطية، الله يرضى عليك.

دولة رئيس المجلس: هذا موضوع ليس جديداً.

الدكتور اسحق الفرحان: ارجوا ان نسمع من زملائنا الاعيان، ما رأيهم في هذا الموضوع؟

دولة رئيس المجلس: ليس جديداً، موضوع طويل عريض، له ابعاد كثيرة.

الدكتور اسحق الفرحان: موضوع سائخ، لانه انتهت مدة الانذار والصحف طالعتنا اليوم ان مدة الانذار انتهت في ١٥ شباط، وهذه قضية انسانية، إن لم تكن اسلامية، وهي قضية عربية، قضية انسانية.

دولة رئيس المجلس: معالي الاستاذ مروان القاسم.



السيد مروان القاسم: شكراً سيدي الرئيس، كان بودي لو تكرم الاخ الدكتور اسحق، ونبيه المجلس والحكومة قبل يوم الانذار، حتى نتدارك الامر، ولا تأتي بآخر يوم ونطلب مثل هذا الطلب على كل حال، اعتقد بأن الحكومة موقفها واضح كمان، بالنسبة لانباء غزة، فاذا كان هناك معالجة، ستعالج على مستوى الجامعة العربية وشكراً.

دولة رئيس المجلس: ايضاً لاهية هذا الموضوع، أوثر ايضاً ومع النظام الداخلي، موضوع ليس مستعجل، هذا موضوع مر عليه زمان طويل، وله ابعاد كثيرة ولذلك، أفضل ان يكتب الدكتور اسحق حتى نطلب من الحكومة شيء يتعلق بهذه القضية بشكل محدد، ونبدله جدول أعمالنا بقانون الصرافة الذي وصلنا اليه، الاستاذ المقرر، وقد تلاها الاستاذ المقرر على المجلس الكريم، وبدلت النسخة فيها ومناقشتها، بفضل سيدي المقرر، هل هناك

مزيد من الآراء حول المادة ٧ الاستاذ خالد الطراونه.



السيد خالد الطراونه: شكراً سيدي الرئيس، استطراداً لم تقدم به بعض الاخوة قبل يومين حول المادة السابعة وخاصة الفقرة (ج) وجدت في صندوق البريد، برفقه واعتقد ان بها شيء من الاهمية، وارجوا ان تسمحوا ان اقرئها كما وردت قد يكون فيها بعض الاغلاط، فاسمحوا بذلك «إن قانون الصرافة الجديد منحاز لصالح الاغنياء ومجحف بصالح المواطنين البسطاء، الصرافيين القدامى بالمحافظات، وينتج عنه ان يحرموا من مورد رزقهم وعيشهم ومن اجل ان يكون التشريع عادلاً ومنصفاً لا يظلم فئة على حساب الاخرى وحتى لا نُحرم نحن الصرافيين خارج العاصمة من حقوقنا المكتسبة من مهنة الصرافة التي مارستها بدون مخالقات قانونية، او اي مشاكل منذ اربعين عاماً، وحتى لا تكون هذه المهنة حكراً على كبار الاغنياء فاننا نرجو تعديل راسمال شركة التضامن ليكون فئة اولي عمان وفئة ثانية محافظات وان تكون راسمال الفئة

محضر الجلسة العاشرة

الثانية بحدود ١٠٠ الف دينار كحد أقصى اسوة بالمراكز الحدودية حيث أن عملنا متشابه، تبديل عمله فقط، التوقيع فلان وفلان.

ما ارجوه من ملاحظتي هذه، اضافة كلمة المحافظات الى المراكز، مراكز الحدود البرية شكراً سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ حمد الفرخان.

السيد حمد الفرخان: شكراً سيدي الرئيس، كنت اقترحت نفس الاقتراح في الجلسة السابقة على الفقرة (ج) واثني على ما ذكره الاخ ابو الوليد، واقترح ان يكون نص الفقرة (ج) مختلفاً عن نصه الحالي اقدم النص التالي اقتراحاً للمجلس عدالة للمقاطعات وعدالة للحدود بدلاً للمجلس ان يقرر الموافقة يكون النص «يسمح بالترخيص بتعاطي اعمال الصرافه بالمراكز الحدودية البرية وفي عواصم المحافظات وفي المحافظات برأسمال لا يقل عن مائة الف دينار» انا لاني اقترحت هذا النص، الاول ضم المحافظات والثاني تخفيض رأس المال الى ٧٥ الف دينار اقترح التصويت على الاقتراحين منفردين، ليس مترابطين، لانه قد يكون بعض الاخوان الاعيان من يوافق على ضم المحافظات ولا يوافق على تخفيض رأس المال، حتى لا يسقط الاقتراح، اقترح التصويت عليهما شطراً، شطراً، أن نضم المحافظات الى الحدود البرية حتى يتاح لابنائها ممارسة هذه المهنة، ومعرفة معنى المال، ضمن طاقتهم، ثم اذا اُجيز ذلك اقترح التصويت على تخفيض رأس المال لأن المحافظات قد رتبنا المالية محدودة، ليست

كعمان. ارجو أن أجد بين الاخوان من يثني عليه، وان يصوت على الشطرين واحداً واحداً.

ملاحظة:

\* تلي قرار اللجنة رقم (٤) تاريخ ١٩٩٢/١/٢٢ بشأن مشروع قانون الصرافة في الجلسة رقم ٩٥ تاريخ ١٩٩٢/٢/١٥.

دولة رئيس المجلس: لحظة يا سيدي السيد المقرر.

السيد مقرر اللجنة القانونية: شكراً دولة الرئيس، احب ان اوجه نظر الزميل الفاضل، اذا وافق على ان يكون النص متعلق بالمحافظات خارج عمان، المقصود فيه لانه المحافظات بصورة مطلقة بصورة مطلقة يشمل عمان. ولذلك يكون الاقتراح على هذا الوجه، الثاني فيها يتعلق بـ ١٠٠ الف او ٧٥، ٢٥، نتمنى أن لا تكون موضع نقاش، لا اعارض ما دام انه اقتراح، وثني عليه، هذا مطروح للمجلس الكريم.

دولة رئيس المجلس: هل لدى الحكومة رأي حول هذا الموضوع وهذا الاقتراح؟ معالي الاخ عاكف الفايز.



السيد عاكف الفايز: شكراً دولة الرئيس، اقتراح الاخ حمد بك، اقتراح في الواقع فيه فائدة للمواطنين الذين هم خارج العاصمة، يعني واحد بالرمثا بدءاً يحيط مثلاً نصف مليون ليره، عنده كشك صغير هيك، واحد في العمري، واحد في الحدود، اذا في امكانية اقتراح الاخ حمد يطرح للتصويت، نحدد قيمة رأس المال بالنسبة للمحافظات، باستثناء محافظة عمان.

دولة رئيس المجلس: معالي الاستاذ عبدالله النصور، وزير الصناعة والتجارة.

معالي وزير الصناعة والتجارة: دولة الرئيس، ارجو أن أذكر بما كنت قد اقترحت في الجلسة السابقة، بان يشار بآخر هذا التعديل، حيث يذكر رأس المال، أن يكون رأسمال مدفوع وبذلك يكون النص كما يلي:

«يسمح بالترخيص بتعاطي اعمال الصرافة، في المراكز البرية الحدودية وفي المحافظات خارج عمان برأسمال مدفوع لا يقل عن ١٠٠ الف دينار» وذلك انسجاماً مع الفقرة (أ) من هذه المادة التي تشير بالنسبة للقطاعات الاخرى والمحافظات الاخرى أن يكون رأس المال مدفوعاً، وليس إسمياً فأذن نضيف كلمة (المدفوع) وشكراً.

دولة رئيس المجلس: اذن الملاحظة التي ابداهها معالي الوزير مقبولة ضمن الاقتراح، الاستاذ حمد بك.

السيد حمد الفرخان: دولة الرئيس، المحافظات مقبولة، ال ١٠٠ الف غير مقبولة، مطروحة على المجلس للتصويت بـ ٧٥ الف هو

لم يعارض ذلك، رأيه ١٠٠ الف، خلي المجلس يقرر ١٠٠ ام ٧٥ الف، معالي الوزير وافق على اضافة المحافظات، اترك للمجلس ان يقرر المحافظات تضاف ورأس المال هل هو ٧٥ او ١٠٠؟ اوي اقتراح اقل. اقترح ٧٥، وانا اثني على ال ٧٥ الف دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: شكراً دولة الرئيس، فيما يتعلق بما تفضل وذكره معالي الوزير، بأن ينص في الفقرة (ج) بأن يكون رأس المال مدفوعاً.

عاجلت الفقرة (ج) السابقة هذا الامر، انه اذا لم يدفع او انخفض رأس المال، عندئذ يعتبر الترخيص ملغاً، ولذلك سواء ذكرت أول تذكر، لان الحكم في الفقرة (ج) السابقة، التي لم يجري عليها تعديل، التي تقول «يعتبر الترخيص بممارسة المهنة الممنوح لاي شخص ملغاً حكماً، اذا لم يتم باقائه دفع الحد الأدنى لرأس المال المنصوص عليه في هذه المادة خلال المدة التي يحددها له المجلس. وتسري احكام هذه الفقرة على اي حالة ينخفض فيها رأس المال عن ذلك الحد في اي وقت من الاوقات ولاي سبب من الاسباب».

ولذلك هذا الامر عاجله القانون، ولا يوجد حاجة أن ينص عليها وتأكدنا في اكثر من نص ما دام أن القانون قد عالجه هذا الامر، فنكتفي بحكم الفقرة ج لانه يوفي بالغاية التي هدف اليها معاليه.

لو لم تكن هذه الفقرة مبررة، لكان اقتراحه ضرورياً.

محكمة اعيان عمان



دولة رئيس المجلس: الاستاذ عبدالله بك النصور.

معالي وزير الصناعة والتجارة: انا اوافق على اضافة كلمة مدفوع، ولم تنصب على موضوع ادخال المحافظات من عدمها، الامر متروك للمجلس الكريم، وليس لي موقف من هذا الموضوع، الموقف، هو ان تذكر كلمة المدفوع.

أما بالنسبة لما اوردته الاخ المقرر، فان كان الامر صحيحاً، فلماذا نص في (أ) أن يكون رأس المال مدفوعاً؟ فاما ان يكون النص هناك لغواً، واما ان يكون ضرورياً، فان كان ضرورياً يكرر في (ج)، وان كان لغواً، فيحذف من (أ) وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ كمال الشاعر.

الدكتور كمال الشاعر: سيدي الرئيس، اردت ان اقول في الواقع تماماً ما قاله معالي الوزير الدكتور عبدالله نسور انه انسجاماً مع الفقرة (أ) التي تنص على أن يكون رأس المال مدفوعاً الحقيقة حيث انها وردت في (أ) من المنطق في الفقرة التي تليها، اذ ان (ج) ستصبح (ب) ان تكون أيضاً رأس المال مدفوعاً وهو اكثر وضوحاً على أي حال المقرر لا يختلف من حيث الجوهر في أن يكون رأس المال مدفوع، لكن يعتبره واضحاً في مواد اخرى، لكن حيث جرى النص عليه في الفقرة (أ) استثناء من الفقرة (ب) يخلق التباس وشكراً.

دولة رئيس المجلس: معالي ابو فيصل.

السيد عاكف الفايز: دولة الرئيس، يا سيدي هو في الواقع لا يوجد فرق بين مدفوع وغير مدفوع الواحد عندما يريد أن يشتغل، بده يدفع رأس المال لكن انا بأيد اقتراح معالي الاستاذ حمد الفرخان انه بدل ١٠٠ الف، مادام الحكومة لا يوجد عندها مانع، يكون ٧٥ الف، حتى يتمكن المواطن الاردني خارج العاصمة، أن يعمل ويشتغل، المدفوع وغير المدفوع، هو بده يدفعه يعني.

دولة رئيس المجلس: معالي الدكتور خليل السالم.

الدكتور خليل السالم: دولة الرئيس، الافضل عندما نذكر كلمة رأس مال ان نردفها بالمدفوع، الافضل، ولا يضير الصياغة، اعتراض على الفقرة (ج) في قرار مجلس النواب، واعتراضي يكون في ضوء ما استمعت اليه من مناقشات وآراء الاخوان يجب أن نتذكر بأن الفقرة (ج) تقول «للمجلس أن يقرر الموافقة على الترخيص بتعاطي...» وليست جزء من القانون، للمجلس، يعني لمجلس ادارته البنك المركزي، هو ان يقر الموافقة على الترخيص على الحدود بمبلغ رأس مال لا يقل عن ١٠٠ الف دينار والنص العمومي لجميع الصرافين هو الوارد في (أ) وذكر على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر، لأن قانون مراقبة العملة الاجنبية يتحدث عن رؤوس اموال مختلفة والقانون ساري المفعول.

فلذلك جاءت العبارة اذا قبلنا بأن المحافظات سيكون رأس المال المقبول فيها ٧٥ الف أو ٥٠ الف، عندما ننزل الـ ١٠٠ الف

الفرخان.

السيد حمد الفرخان: اترح الدكتور خليل السالم، اجعل اقتراح للاقترحات التي طرحت لحد الان، واثني عليه بأن يعاد صياغة هذه المادة بالشكل الذي اقترحه ويترك لمراقب اللجنة القانونية، واللجنة القانونية ان تضع الصياغة وهي التقسيم بين العاصمة تبقى الفقرة (أ) كما هي والمحافظات والمراكز الاخرى تصبح الفقرة (ج) ورأس المال اقترح ان تكون ٥٠ الف دينار، او ٧٥ الف الفرق ضئيل، اثني على أي منها حسب ما يقرر المجلس بشعوره بالتسهيل لآبناء المحافظات.

دولة رئيس المجلس: السيد المقرر.

السيد مقرر اللجنة: دولة الرئيس، اذا جرى التصويت ووافق المجلس الكريم على اضافة المحافظات وعلى تعديل رأس المال في المراكز الحدودية وفي المحافظات.

فينبغي ان يكون النص فيما يتعلق بهذه النواحي كفقرة رابعة للفقرة (أ) بند رابع للفقرة (أ) بالشكل التالي يقول المبلغ الذي تنفقوا عليه ٥٠ الف ٧٥ الف والمحافظات خارج عمان والمراكز الحدودية وهذا ينسجم ويكون مدفوع والنص شامله وكل شيء.

ولذلك ينتهي الامر هنا، ولذلك التصويت هنا على الامرين، الامر الاول ادخال المحافظات او المراكز خارج عمان، الثاني تعديل رأس المال لهذه النوع من الشركات، ويجري التصويت على كل منها مستقلاً وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ جعفر

ننزلها الى ٥٠ الف يجب ان تعاد صياغة المادة من اولها الى آخرها، ونبدأ على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر - وذلك التشريع هو قانون مراقبة العملة الاجنبية - يجب ان لا يقل رأس مال الصراف المدفوع في أي وقت عما يلي، في مدن المحافظات والقرى والحدود، وكل هذه الفئات لا يقل عن ١٠٠ الف دينار، الـ ١٠٠ الف تصبح ٧٥ الف تصبح ٥٠ الف، في العاصمة عمان ربع مليون دينار لشركة التضامن، نصف مليون، ومليون وبذلك يكون القانون واضحاً وفي هذه النقطة.

كان القانون السابق يدخل مجلس الوزراء في تقرير أين تفتح، متاجر الصرافين من الفئة الاولى ومن الفئة الثانية لكن هذا القانون حجب على مجلس الوزراء ما كان في نطاق صلاحياته في القانون السابق.

انا لا اتسك في هذه النقطة لكن يجب اعادة الصياغة بأن نقول «ان لا يقل رأس مال الصراف المدفوع، رأس مال الصراف المدفوع في محافظة عمان عما يلي الى هم ربع، نصف مليون، في المناطق الاخرى ٧٥ الف، ٥٠ الف، ليش كمان ٧٥ الف؟»

اذا بدنا نضم المدن الكبيرة، مثل الزرقاء او نحكي عنها مثل اربد يمكن، لكن هذا كان قرار مجلس وزراء في السابق لاغراض التصنيف، اذا بدنا نضعه اليوم في القانون علينا نضعه يعني مدينة عمان هؤلاء ربع ونصف ومليون، والباقي ما لا يقل عن ١٠٠ الف او ٧٥ الف او ٥٠ الف، كما تشاؤون.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ حمد

محضر الجلسة العاشرة

الشامي، خالص، الأستاذ اسحق الفرحان.

الدكتور اسحق الفرحان: اقترح التصويت على ما تفضل به المقرر.

دولة رئيس المجلس: الأستاذ كمال الشاعر.

الدكتور كمال الشاعر: كون المراكز الحدودية نساويها بالمحافظات، فلا لزوم للذكر للمراكز الحدودية، يعني تصبح النقطة ٤ كما تفضل سعادة المقرر، البند ٤ في المحافظات إذ ان المحافظات تشمل نقاط الحدود البرية أساساً في المحافظات كما يرى المجلس ٥٠ الف او ٧٥ الف.

السيد مقرر اللجنة: الاقتراح من الزميل حمد الفرحان يقول «في مراكز المحافظات، ليس في كل قرية، هو الذي اقترحه، اذا سمحتم هيو أسأله».

دولة رئيس المجلس: الأستاذ كامل الشريف.



السيد كامل الشريف: في سؤال لسعادة المقرر، او ابسلة في المبالغ التي وردت في مشروع القانون، كانت تقترض ان هذه الشركات في المملكة كلها، الان انحصرت الى العاصمة، الا

يبدوا ان المبالغ الاساسية فيها بعض المبالغه، إنكمش الى العاصمة وتركوا بقية المملكة هذا أولاً.

الثاني هل سيكون محظوراً على شركة في عمان ان تتعامل في الصرافة في اربد او في الكرك؟ محدد عليها؟

وكذلك محدد على شركة حدودية، او في المحافظة ان تعمل في عمان.

يُخيل الي انه سيكون في تداخل وقد يُغري البعض أن يسجل في مكان، ويعمل في مكان.

دولة رئيس المجلس: السيد المقرر.

السيد مقرر اللجنة: شكراً دولة الرئيس، النص لما كان قديماً بدون الاقتراحات التي وردت من الزملاء، ليس مقصوداً على عمان، ولكن الاقتراحات التي وردت في هذه الجلسة، اشتراطوا ان يذكر في عمان وفي اي وقت هذا في الفقرة (أ) ثم تضاف فقرة رابعة للبند (أ) بصورة ان نضم المحافظات ومراكز الحدود.

أما اذا التفت كلمة مراكز من الاقتراح فاصبحت محافظات، فالمراكز الحدودية تكون مشموله المهم كيف يكون الاقتراح؟

حتى نصل الى نتيجة محددة ينبغي ان يكون الاقتراح شامل للافكار التي تعرض على المجلس، ما دام انه ذكر في اول الحديث، ذكرت المراكز الان نعدل الاقتراح الى المحافظات، عندئذ يكون هذا الاقتراح شامل للمراكز الحدودية ما دام ان رأس المال في المحافظات والمراكز الحدودية متساوياً. إذن هذا

الامر الاول وبالنسبة الى ما سأل الزميل الفاضل حتى بالنص القديم او في الاقتراح، لا يمتنع على الشركات التي كانت في عمان، ان تزوال المهنة في اربد او في اي مكان آخر. لانه ما هو مقصود ان تمنع شركات عمان لكن الرأس المال في مكان مزولة المهنة هذا المقصود فيه وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الأستاذ امين شقير.

السيد امين شقير: الواقع ان هذا النقاش، الذي يدور حول الارقام، وحول مراكز العمل، وكأنه يتجاهل الاسباب الموجبه لاصدار هذا القانون.

هذا القانون اراد ان يفرض انواعاً من الرقابة لحماية المتعاملين مع الصيارفه، ولحماية الصيارفه انفسهم، فوجد القانون هو حرج يجب أن نتمسك به، هذا من ناحية مبدئية اما من الناحية الواقعية اطلاق الحرية في ترخيص الصيارفه لا بد ان يعيدنا الى حالة الفوضى الصيرفيه التي سبقت إلغاء الصيارفه وإلغاء عملهم، والغاية الاساسية التي نريد ان نراها مجسمة في هذا القانون هي ان لا نترك المواطن المتعامل مع الصيارفه عرضة للتبدلات والتغييرات وربما الاخوان الذين تابعوا هذا الموضوع يذكرون ان الصيارفه، صغارهم وكبارهم، كانوا يتقاضون قيم محاولات اجنية لاغراض مختلفة، فيذهب المفروض به ان يتسلم هذه الحوالات فلا يجد حواله محوله. ويعجز الصراف عن تأمين ما تقاضى ثمنه من اموال، ويخلق حالات من الفوضى والاضطراب في هذا الموضوع، لذلك أنا في رأيي اشتراك

المحافظات أمر منطقي وطبيعي، انما تهيئ رأس المال يعني كل من كان في يده مال صغير او كبير يستطيع ان يتعامل في الصرافه ولو سجل في لحظة من اللحظات مبلغ ٥٠ الف او ٧٥ الف ثم يعود فيسحبها، فرأس المال عمله ليس ثابتاً وليس مستقراً ويمكن ان يتعرض المواطنون لكثير من سوء التصرف والاستعمال ولذلك أنا في رأيي ان موضوع المحافظات افضل ان تكون في المراكز ومركز الحدود او مراكز الحدود وان نحتفظ برقم ١٠٠ الف ورقم منطقي ليس فيه اي تهاون وتجعل الصراف المرخص ضمن هذا الاطار مسؤولاً ويشعر في مسؤوليته القانونية اتجاه البلد والمواطنين وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الأستاذ حمد.

السيد حمد الفرحان: الملاحظة حول تطمين الزميل الأستاذ ابواسماعيل حول مقارنة رأس المال في عمان والمحافظات لا يخاف من عدم العدالة لأن العمل، الفرق بين رأسمال عمان والمحافظات حول ما اقترحه أنا ٥ الى ١، العمل في عمان بالنسبة للمحافظات ٥٠ الى ١ فلو كان رأس المال في عمان ٥٠ الف وبالمحافظات ٥٠ الف يعني اعل ٥، عمل عمان اعل بالنسبة للمحافظات فليطمئن ان زيادة رأس المال في عمان ليست مجحفه شئت ان اؤكد له حتى يكون مطمئناً اذا اقر التعديل وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الأستاذ كمال الشاعر.

الدكتور كمال الشاعر: دولة الرئيس انني افضل شخصياً ان يوافق على المجلس الكريم

محضر الجلسة العاشرة



على المادة كم وردت من مجلس النواب، أما إذا اتجه المجلس الى التوسع في الاستثناء في المراكز الحدودية الى كل انحاء المملكة باستثناء العاصمة، باستثناء مدينة عمان.

إذا اتجه المجلس الى هذا التوسع فالحقيقة الحد الأدنى هو ان يبقى المبلغ على ١٠٠ الف دينار لسلامة هذا العمل وسلامة المواطنين في هذا المجال.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ سالم مساعدة.

السيد سالم مساعدة: ما تفضل به الاستاذ امين شقير فيما يتعلق بحماية الاشخاص المتعاملين مع الصرافين يجب ان يكون في ذهن واضع النص باستمرار.

طبعاً المجلس حريص على اتاحة الفرصه للقادرين او المتعاملين او الراغبين في العمل في موضوع الصرافة بكفالة وامانه ان تتاح لهم الفرصة وان تمهد لهم السبل لذلك.

لكن الحديث الذي اريد ان احكي فيه يتعلق بالاضافة الى ربط الموضوع وبشكل واضح في المادة (١١) من مشروع القانون المطروح علينا هناك مجموعة من الاعمال ممكن للصراف ان يتعامل بها. واضح من حديث الاخوان جميعاً انه هناك في خارج العاصمة وفي المراكز قد لا اقول في مراكز المحافظات، في مراكز اللويه مثلاً اعمال محدودة جداً للصراف ويمكن ان يكون هناك مبرر واضح في تخفيض رأس المال المطلوب للعمل في تلك المناطق، في ضوء المادة ١١ والفقرة (ج) من المادة ٧ اقترح

النص التالي «للمجلس ان يقرر الموافقة على الترخيص بتعاطي اعمال الصرافه خارج محافظة العاصمة برأسمال لا يقل عن ١٠٠ الف دينار ووفق الشروط التي يضعها هذه الغاية» والمقصود بهذه الاضافة بأن يحدد للعامل من الصرافين في عجلون مثلاً او في دير ابي سعيد، بأن يقتصر عمله على شراء اوراق النقد والمسكوكات وشراء الشيكات وشيكات المسافرين مثلاً. ولا يعطيه الحق، مجلس ادارة البنك المركزي، لا يعطي الحق لمثل هذا الصراف بهذا المبلغ المتدني نسبياً بالنسبة للعاملين في عمان بأن يتعامل بالامور الاخرى من صلاحيات الصرافين الاخرى واعمالهم، فيقتصر العمل ويقلص رأس المال وفقاً لذلك ولذلك اقترح النص كما ذكرته وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ حسني عايش.

السيد حسني عايش: دولة الرئيس، لم نستمع من سعادة المقرر جواباً شافياً على سؤال معالي العين كامل الشريف اذا كان امتنع على الصرافين في المحافظات اذا وفق على قيامهم، بفتح فروع لهم خارج هذه المحافظات، اذا حدث مثل ذلك فان احداً لن ينشئ شركات تضامن واسهم وسيذهب الى المحافظات ليعيد العمل في عمان.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ كمال الشاعر.

الدكتور كمال الشاعر: هناك اقتراحين، بالنسبة الى اقتراح معالي الاستاذ سالم مساعده فاني ارجو انني عليه، ولدينا الان اقتراحين،

الاقتراح الذي تفضل به معالي الاستاذ حمد الفرخان وجرت التثنية عليه برأس مال ٥٠ الف دينار، وحصر الشروط الاخرى في العاصمة والاقتراح الثاني هو ١٠٠ الف دينار والذي طرحه سالم بك.

دولة رئيس المجلس: معالي نائب رئيس الوزراء.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم: سيدي الرئيس الحكومة عندما تقدمت بمشروع القانون ورفعت الحد الأدنى لرأس مال الصراف المدفوع كان بذهنها ان تفي بفرضين رئيسيين الغرض الاول هو حماية المتعاملين مع الصراف. والغرض الثاني هو حماية الصراف نفسه بوجود رأس مال معقول له في حالة تعثر اعماله وجاء مجلس النواب مع ذلك وخفض قيمة مبلغ رأس المال المدفوع. وازداد حكاماً جديداً. هو ان يكون رأس المال المدفوع في المراكز الحدودية وفي بقية المحافظات مبلغ معين الان يبحث مجلس الاعيان الكريم. الحكومة ترى بصرف النظر اذا وافق المجلس الكريم على الاضافة التي اضافها مجلس النواب الحكومة ترى ان يبقى رأس المال المدفوع هو بالنسبة للمراكز الحدودية وفي المحافظات هو ١٠٠ الف دينار للأسباب التي ذكرها معالي الاستاذ سالم مساعدة بالرغم من ان قانون البنك المركزي يتيح للبنك المركزي ان يحدد الاعمال التي سيتعامل فيها الصراف في المراكز الحدودية، وهي بيع وشراء بعض العملات الاجنبية. لكن بالرغم من هذا فان الحكومة تقترح الابقاء على الحد الأدنى للشايتين الرئيسيتين، أولاً حتى

اذا مجلسكم الكريم يريد ابقاءه من ناحية لغويه التي تنعكس على التشريع، لا يجوز اضافته كرقم ٤ لانه عندما نضيفه كرقم (٤) في مادة (أ) هذا يعني اننا ادخلنا فئة جديده الى فئات هي شركة التضامن وشركة التوصية البسيطة والشركات الاخرى، فله جديده، اسمها الشركات الحدودية الواقع ليس هذا المقصود هي من شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة ومن الشركات الاخرى اذا فتحت هذه الشركات فروع الصرافة او اماكن للصرافة في المراكز الحدودية في المحافظات عندئذ يجب ان تدفع رأس مال معين.

اذن لغوياً والقانونيون هم الذين يفتون في هذا اما ان يقال بعد ١، ٢، ٣ اما مثل ما تفضل معالي الاستاذ خليل السالم فارق نضعها وعلى الرغم مما ورد في اي تشريع آخر، يجب ان لا يقل رأس مال للصراف المدفوع في اي وقت عما يلي.

أولاً: في عمان نضع نصف مليون ... وكذا الخ. ثانياً: في المراكز الحدودية ... كذا نضع المبلغ الذي يتفق عليه المجلس الكريم هذه الصيغة اما الصيغة الاخرى اذا بقيت كما هي في (أ) ١، ٢، ٣ لا يوضع رقم جديد ليقال اما في المراكز الحدودية وفي المحافظات الاخرى ليكون

محضر الجلسة العاشرة

رأس مال الصراف المدفوع هو المبلغ الذي يتفق عليه مجلسكم الكريم عندئذ لا نضيف فئة جديدة للفئات الثلاثة المذكورة وشكراً جزيلاً سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس: الأمر أصبح واضحاً، توصية اللجنة معروفة، بقبول التعديل الذي جاء من النواب الآن لدينا اقتراحان، الاقتراح الأول هو أن تضم بقية المحافظات وتصبح كالمراكز الحدودية من حيث رأس المال واختلفت الاقتراحات حول الحد لرأس المال. بعضهم نزل فيها إلى ٥٠ ألف وبعضهم حافظ على ١٠٠ ألف.

الحقيقة في ضوء ما ذكره نائب رئيس الوزراء وبعض الأخوان وخطورة هذه المهنة وللأساس التي تحققت في ظل الممارسات التي حصلت، وجد أن هذا الحد هو الذي يضمن حقوق الأطراف كلها فمن يوافق على ١٠٠ ألف المراكز الحدودية وبقي المحافظات ١٠٠ ألف، والحقيقة ويعني لا مجال باكتيرة ساحته. الدكتور كمال الشاعر: أن يكون الاقتراح وفقاً لما أورده معالي الاستاذ سالم مساعدة الموضوع ليس فقط ١٠٠ ألف بل أيضاً اعطاء المجلس حق حصر انواع النشاطات.

دولة رئيس المجلس: لحظة سيدي، المجلس الكريم، يستمع لسعادة المقرر حتى يوضح لنا الأمور.

السيد مقرر اللجنة: سيدي، القانون يشيل احكاماً، ولكل مادة تعين حكماً، المادة

١١ «تنص على صلاحيات الصراف، نرجع اليها ونقرأ نصها، اذا سمحتم لا يجوز في النظام أن نقاطع بعضاً بعض ونستمع ديمقراطياً للرأي ونعارضه لكن لا نقاطعه، نقرأ المادة ١١ تقول «لا يحق للصراف القيام بأي من المعاملات التالية إلا بموافقة المجلس ووفق التعليمات التي يصدرها...».

هذه بحد ذاتها هي معطاء للمجلس بأن يرخص بعمل أو أكثر ولذلك لا حاجة للنص على هذا الأمر من خلال هذه المادة، ونكتفي برأس المال الذي نشترطه بالمحافظات والمراكز الحدودية.

المراكز الحدودية، الشيء الثاني الذي تعرض له معالي نائب رئيس الوزراء، وكان رأيه وجيهاً لكي يكون المفهوم أن نشاط الشركات المنصوص عليها بالفقرات واحد اثنين وثلاثة هذه يكون نشاطها في المحافظات برأس مال هو ١٠٠ ألف دينار أو رأس المال الذي تتفقوا عليه ولذلك لا حاجة لادخال احكام المادة ١١ «في هذه المادة وعندما نصل (للمادة ١١) اذا أريتم تعديلها عندئذ نتناقش فيها، واذاً نكتفي الآن، ولكن من ناحية النظام هو أن نصوت على الاقتراح الذي يعدل قرار اللجنة وال ١٠٠ ألف دينار هو قرار اللجنة.

نحن قلنا ان نصوت على الاقتراح بشقيه الشق الأول، إضافة المحافظات، الشق الثاني على رأس المال، أما وأنه المجلس قد صوت على أن يكون رأس المال ١٠٠ ألف فلا حاجة للتصويت على الرأي الذي يقول ٥٠ ألف أو ٧٥

لأن يرخص في المراكز برأس مال منخفض الذي هو ١٠٠ ألف دينار، لأن المادة ١١ تقول يحق للصراف القيام بأي من المعاملات التالية بموافقة المجلس وفق التعليمات التي يصدرها لهذه الغاية، فهي تعليمات عامة تشمل كل الأعمال التي يمارسها الصراف وتشمل جميع الصرافين أينما وجدوا.

أما اذا ذكرنا النص وفق الشروط التي يضعها لهذه الغاية فعندها يستطيع المجلس أن يقول للصراف الموجود في مركز لواء مثلاً، له حق العمل في كذا وكذا من هذه الصلاحيات والتي في المراكز الحدودية يمكن أن يحدد له أعمال معينة من الأعمال المبنية في المادة ١١ لا أن تأتي الصيغة مطلقه وعامه ولذلك من ناحية صياغة وبشكل يدعو إلى الابتعاد عن الالتباس فيها بعد وإلى الرضوخ أنا اقترح ووفق الشروط التي يضعها لهذه الغاية مع ربطها مع موضوع كما ذكرت أنه الترخيص في المحافظات أو في الحدود البرية كما استقر الرأي عليه، خارج محافظة العاصمة برأس مال لا يقل عن ١٠٠ ألف دينار ووفق الشروط التي يضعها لهذه الغاية.

عندها يكون أنا بصريح للجهة الفلانية بـ ١٠٠ ألف دينار ليتعامل بكلاً وكذا من أعمال الصرافة وليس بجميع أعمال الصرافة، أما التعليمات المشار إليها بالمادة ١١ تعليمات عامة يعنى بها جميع الصرافين سواء كانوا في عمان أو في خارجها برأس مال عال أو منخفض وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الدكتور خليل

الف، لأن الغالبية مع هذا الرأي لأن الذي تكلمت فيه لا يصحاح الناحية الشكلية في التصويت، لكن النتيجة توصلنا إليها، أن يكون رأس المال ١٠٠ ألف دينار والثانية أن تدخل المحافظات، والصياغة اذا اردتم الآن أن نصوغها أو نصوغها فيها بعد.

دولة رئيس المجلس: السيد المقرر لاهمية المراكز الحدودية وخصوصيتها لو ذكرت وهي مشمولة في المحافظات، لا اعتقد أن مثل هذا التوسع هو فيه الضرر.

السيد مقرر اللجنة: لا يضر من حيث اللفظ، ولا يضر من حيث المعنى اذا تكرر الحكم لا يتغير، سواء ذكرتموه أو لم تذكروه هذا يعود للصياغة التي ترغبون في اقرارها.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ سالم بك مساعدة.



السيد سالم مساعده: شكراً دولة الرئيس مع تأكيدي بما تفضل به سعادة المقرر إلا أنه أيراد الشرط في الفقرة (ج) من المادة ٧ ادعى للطمانينة بحق المجلس، بتحديد شروط معينة

مجلس الاعيان





الدكتور خليل السالم: دولة الرئيس، فيما يتعلق بالنقطة التي اثارها معالي الاخ سالم مساعده، انا لا اعتقد ان الترخيص للصراف كشركه سيتغير من صراف الى صراف، من حيث صلاحياته في العمل، ولا يجوز اذا منح الترخيص، منح الترخيص لجميع الاعمال المسموح له بممارستها حسب القانون. ولذلك. اعتقد ان المجلس لا يجب ان يتدخل في هذه العملية ما دام قد سمح للصرافين بتعاطي بعض المسؤوليات.

النقطة التي اود ان اثيرها، تتعلق بشروط الترخيص في قانون مراقبة العملة الاجنبية، في نص يقول «يضع البنك المركزي الشروط التي يجب ان تتوافر قبل منح الترخيص» هذا طبعاً قانون يجب ان يحترم، لانه ينظم جميع الاعمال ضمن مراقبة العملة رؤوس الاموال المقررة هنا، خصوصاً الـ ١٠٠ الف دينار حتى الربع مليون دينار سيفري كثير من الناس بطلب الترخيص خصوصاً في هذه السيولة العجيبة في الجهاز المصرفي وفي اصدار النقد.

فمثلاً مسألة رأس المال لا تظن بانها ستكون مستحيلة حتى على اطراف الحدود، المشكلة كيف وكم هو العدد الذي سيتبقى

لزاولة هذه المهنة قلت ان الشروط يجب ان تكون معلنة قبل بداية تقديم الطلبات، هل من الشروط مثلاً ان يكون احد الشركاء صرافاً مختبراً لمدة عشرة سنوات او اقل؟

هل يجب ان يكون الصراف كما في تعليمات العملة الاجنبية خالياً من المخالفات؟

خالياً تاريخه ابيض وناصع، هل نشترط ان يكون ذا شهادة علمية، احد الشركاء؟ لانه انتهت مهنة الصراف بعد ان انقلب كل صراف الى شركة لم تعد هناك مهنة صرافه، صارت الشركات هي التي تزوال العمل، فصار عندنا ان نعلم من هم الشركاء، هل هؤلاء الشركاء فقط اصحاب رؤوس اموال يتدججوا مع بعض ويشكلوا شركة من خمسين شركة المساهمة الخاصة او شركة الاسهم يمكن ان يكونوا عشرين، عشرين ١٠٠ الف دينار كل واحد يضع ٥٠٠٠ الالف دينار وبروح ينال في داره.

ويولوا العمل لمدير، يضعوه في الفرع بالعمري او يضعوه في عمان فيجب ان نتروى نحن في شروط تأليف هذه الشركات، اما ان نتركها للمجلس ادارة البنك المركزي، او ان نطلب وضع نظام، لانه كان مجلس الوزراء يحدد، اين الفئات واين تقعد، واين المناطق التي تشتغل فيها، ايام ما كان في صرافيين، ولا يزال الصرافيين، قاعدتين يشتغلوا، انا اقترح ان نضيف مادة لوضع نظام، النظام حيثما تكلمنا عن نظام يكون هذا هو النظام، لكن نضيف لهذا النظام شروط الترخيص التي يجب ان تعلن قبل ان يتقدم الناس في طلباتهم.

الشروط، الناس، كيفية تأليف

الشركات، من يدخل في هذه الشركات، كيف ستعامل الطلبات التي ستأتي، مدة الطلبات، والا بعدين هذا موضوع لا ينتهي هذا، وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الامر صار واضح، المادة ٣١ تلزم مجلس الوزراء ان يضع نظام، نظام عام يعني واراده ملكية لتنفيذ هذا القانون، يعني هذا ليس اول مره يصبح عندنا قانون وانظمة، الاستاذ سالم.

السيد سالم مساعده: شكراً الصحيح هو مداخلة على ما تفضل به الدكتور خليل، الاصل في الموضوع كان بان رأس المال المطلوب نصف مليون ومليونين حسب ما تقدمت به الحكومة.

وجاء مجلس النواب وخففت هذه المبالغ الى نصف واستثناءاً لهذه القاعدة، قال بأن الاعمال على الحدود البرية، على مراكز الحدود البرية، اعمال الصرافيين هنا، اعمال محدودة، تختص على مبادلة العملة بالعمله، واحد وارد على الحدود معه عشرة دولارات، يريد ان يصرفهم بدينار اردني يصرفهم، ولذلك اعماله محدوده، فخفض المبلغ الى ١٠٠ الف دينار.

ان نقول الان انه لا يجوز التمييز، الصحيح الذين يدفعوا نصف مليون دينار، الاولى ان يكون متاح له العمل بشكل اوسع لأن ذلك يضمن حماية للاشخاص المتعاملين مع مثل هذه الشركة.

اما عندما يكون المبلغ اقل وعندما يكون العمل المطلوب من الصرافيين في مراكز تائه، او

في المراكز البعيدة عن العاصمة وعن الاعمال التجارية اعمال متواضعة وبسيطة، اذن يمكن ان يضاف بأن هذا المبلغ المرتبط بتخفيض رأس المال الى ١٠٠ الف دينار، مرتبط بشروط معينه، ان يمارس اعمال معينه من اعمال الصرافيين، وليس جميع الاعمال، ولكن اذا كان عندنا صراف موجود في جرش مثلاً، ما ضرورة وادي موسى ان يحتفظ، التي هي حقوق الصرافيين المعطاه في المادة ١١، الاحتفاظ بحسابات بالعملة الاجنبية لدى بنوك خارجية يعتمدها البنك المركزي ماذا يمكن ان يعمل الصراف في تلك المناطق ليكون ليمارس مثل هذا العمل، وليلتبط منه مبلغ كبير؟

فالمبرر لتخفيض المبلغ، هو مسألة الصلاحيات أو الاعمال التي ستتناط بمثل هذا الصراف، وتخفيض المبلغ مرتبط بهذا العمل، ولذلك ارجع بأكد على اقتراحي، بأن يكون الحق للمجلس بالموافقة برأس المال ١٠٠ الف دينار كما قرره المجلس ووفق الشروط التي يضعها لهذه الغاية بحيث ان يمارس اعمال وحيثه من اعمال الصرافيين وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ عاكف الفايز.

السيد عاكف الفايز: شكراً دولة الرئيس، الواقع ان اختلف مع معالي الاخ سالم بك، فصراف موجود في اربد، وواحد من اهل اربد يريد ان يصرف له عشرين الف دينار، يحولهم الى لندن، كيف انا ما يسمح له انا يحول له اياهم، المفروض ان يحول اياهم.

اتي الى عمان، واصرفهم، واحولهم من

محضر الجلسة العاشرة

عمان، إذن غاية الصرافة انتهت أنا بفهم انه الصراف على الحدود، واحد يريد ان يصرف ١٠٠ جنيه بصرفهم، ٥٠ جنيه بصرفها، اما واحد يريد ان يحول مبلغ الى ألمانيا، المفروض على الصراف الموجود في المنطقة ان يحول له اياها.

دولة رئيس المجلس: استاذ حمد.

الاستاذ حمد الفرخان: استاذن معالي الاخ سالم مساعدة، ان يقلل عدم الاصرار على وجهات نظره، لانه يدخلنا في متهنتين الأولى تمييز بين مرخص ومرخص والثانية وهي الاخطار، سيضطررنا الى اعادة صياغة المادة ٧ بحيث نقول الشركة ذات المليون، يسمح لها بـ (أ- ب- ج)، الشركة ذات النصف مليون يسمح لها بـ (د- هـ- و)، الشركة ذات الربع مليون يسمح لها بـ (ح- س- ص)، الشركات الثلاثة الأولى عندئذ، تتفاوت مهماتها حسب تفاوت رأسمالها، وعندئذ سيضطر القانون ان يميز بين شركة المليون وشركة النصف مليون وشركة الربع مليون وشركة ١٠٠ الف وان يميز بين عمل العاصمة وبين عمل المقاطعات، ولا اعتقد انه يقصد هذا التمييز في بلدان العالم، مراكز السلطة في مدينته ومراكز العمل المالي في مدينته اخرى بعيدة عنها وهذا ينطبق في الدرجة الأولى على اكبر مركز مالي في العالم الولايات المتحدة الامريكية، ارجو من الاخ سالم ان يترك للمجلس ان يمارس الشروط بحيث تضمن ثم اريد ان اذكره بأن اكبر مشاكل الصرافيين والحسابات التي تنبثق في تاريخنا، نتجت من كبار الصرافيين في عمان، ولم تنتج من صراف في

اربند او الكرك او الطفيله لذلك كلما كبر الحجم، يجب زيادة القيود، مش على الصغار تجاهد القيود، فأمل ان يبقى الاقتراح كما طرح واعتقد ان المعادلة التي طرحها معالي نائب رئيس الوزراء مناسبة ان يعاد صياغة المادة بحيث لا يحدث تناقض فيها وان يترك للجنة القانونية، ان تعيد الصياغة بحيث لا يحدث تناقض قانوني او استثنائي.

دولة رئيس المجلس: اذن المادة ٧ بعد ان قبلنا التعديل الذي طرح، واخذ الاكثرية، المادة ٧ بكامل اجزائها معروضه على المجلس الكريم كما اوصت اللجنة القانونية، مع التعديل الذي تم، من يوافق؟ رجاء رفع الايدي، بأكثرية ساحقه وبالإجماع شكراً. المادة ٨ معالي الاستاذ عبدالله النصور قبل ان نبده بالمادة ٨.

معالي وزير الصناعة والتجارة: سيدي لقد جرى تعديل في نص الفقرة (ج) الثانية وقررت اللجنة القانونية في مجلس الاعيان، التنسيب لكم بأن تصبح تلك الفقرة (ج) فقره (ب).

وبالتالي فالفقرة (ب) القديمة يعاد ترقيمها لتصبح (ج) وسبق لي ان اترحت في الجلسة الماضية، انه يقتضي تعديل نص (ب) ففهمت اول امس، من ان (أ) الواردة في الفقرة (ب) القديمة التي تأتي في السطر الثاني مكتوب في الفقرة (أ) فهمت انها عدلت بحيث تصبح (أ) و (ب) يعني هل التي اقترحتها الان (ج)؟ تصبح خاضعة لاحكام الفقرة (ب) هذا هو الفهم.

وأن كان الامر صحيحاً، ارجو السير الى المادة ٨.

دولة رئيس المجلس: السيد المقرر.

السيد المقرر: سيدي لم يجري التصويت على الفقرة، ان تبقى فقرة او تضاف كما بين معالي نائب رئيس الوزراء، ويستحسن ان يثبت ذلك بقرار من المجلس، وليس من اللجنة، من اللجنة الصياغة، لكن ان توصف بأنها فقرة (ب) وبأنها فرع كما تفضل معاليه، بأن يقال، اما في ممارسة الصراف لنشاطه في المحافظات، مثل الاقتراح، فيكون رأس المال ١٠٠ الف دينار، ليكون النشاط للشركات الموصوفة سابقة، ولا تكون فئة جديدة كما تفضل وهذا الرأي اجده صواباً وعندئذ لا حاجة لاضافه (ب) للفقرة (ب) التي اصبحت (ج) ولذلك لا حاجة لذكرها او اضافة (ب) لها واذا وافق المجلس الكريم على هذا الاقتراح عندئذ تكون صياغة المادة ٧ على الشكل التالي وعلى الرغم مما ورد في اي تشريع، لآخر البند الثالث نبداً من جديد، اما اذا زاول الصراف نشاطه في المحافظات، فيكون رأسماله ١٠٠ الف دينار ونكتفي بهذا عندئذ لا حاجة لاضافة فقرة (ب) هل يوافق المجلس الكريم على هذا؟

دولة رئيس المجلس: لحظة يا سيدي، سالم بك.

السيد سالم مساعده: ان يمارس اعماله في المحافظات فيصبح رأسماله كذا، الشركة المساهمة هنا بمليون دينار لها حق ان تفتح فرع في الكرك، وتمارس العمل وهي بمليون دينار، ولذلك لا يجوز ان نقول وأما اذا مارس، فنفردها بنص مستقل، كما تفضل معالي نائب رئيس الوزراء، يعني هو ذكر في فقرة ٤ او بفقرة

مستقلة، وذكر ايضاً كما هو متفق عليه في اللجنة القانونية في مجلس الاعيان، ان تفرد في فقرة خاصه وهو ما فهمت انه هذا الذي استقر عليه الرأي، ان يفرد موضوع الـ ١٠٠ الف دينار والعمل بالمحافظات بفقره مستقلة.

السيد مقرر اللجنة القانونية: شكراً للايضاح الذي تفضلتم فيه، الاول كان النص ان تزوال الشركات ذات الرأس مال الكبير في كل المملكة، الان انحنا للناس، الذين هم اقل ثراءً بأن يمارسوا هذه المهنة، بأن خفضنا رأس المال، ولذلك لما بدد هذه الشركات نفسها، اذا زاولت هناك، ليكون هذا المجال مفتوحاً لغيرها، لغير هذه الشركات التي رأسمالها كبير في عمان.

المقصود فيها ان لا يكون فيها على رأي الاقتصاديين انه ما في احتكار لهذه المهنة ولذلك نريد ان نعطيها لذوي الثراء الاقل، هذا الاقتراح، يتيح الفرصه هؤلاء، فاذا سمح للادنى، فلا يمنع على الاعلى ان يمارس هذا النشاط، اذا كانت شركة وتضع مليون، هذا الحد الادنى ١٠٠ الف انشاء الله يضع خمسة ملايين، لا يمنع عليه ولذلك النص المقترح يفي بالغاية التي تفضل فيها معاليه.

دولة رئيس المجلس: سعاده الاخ ابو عماد، هل هناك مانع ان يشترك معك في صياغة هذه المادة الاخ سالم، ومعالي الاخ عبدالله بك؟ حتى لا يكون هناك اي احتمال.

السيد مقرر اللجنة القانونية: مع الشكر، لانه بقرار المجلس للجنة القانونية، ومعالي الاخ في اللجنة القانونية، ونستدعي

محضر الجلسة العاشرة



معاليه وشكراً.

دولة رئيس المجلس: واصبحت المادة، كما هي بالإضافة إلى التعديلات التي أقرها المجلس، «نص المادة ٧، كما وافق عليها المجلس مع التعديلات عليها».

المادة (٧)

أ - على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر يجب أن لا يقل رأس مال الصراف المدفوع في أي وقت إذا مارس الصرافة داخل حدود امانة عمان الكبرى عما يلي:

١. ربع مليون دينار لشركة التضامن.

٢. نصف مليون دينار لشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالاسهم.

٣. مليون دينار لأي نوع من الشركات الأخرى.

أما إذا مارسها خارج حدود امانة عمان الكبرى فلا يقل رأس المال المدفوع عن مائة ألف دينار مهما كان نوع الشركة.

ب - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس أن يقرر الموافقة على تعديل الحد الأدنى لرأس المال المقرر للشركات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة وفي حالة صدور القرار بزيادة الحد الأدنى لرأس المال فتعطى تلك الشركات مدة لتوفيق أوضاعها لا تقل عن سنة واحدة ووفق الإجراءات التي يحددها المجلس لهذه

الغاية.

ج - يعتبر الترخيص بممارسة المهنة الممنوح لأي شخص ملغى حكماً إذا لم يتم باقاً دفع الحد الأدنى لرأس المال المنصوص عليه في هذه المادة خلال المدة التي يحددها له المجلس. وتسري أحكام هذه الفقرة على أي حالة ينخفض فيها رأس المال عن ذلك الحد في أي وقت من الأوقات ولاي سبب من الأسباب.

دولة رئيس المجلس: السيد المقرر، المادة ٨.



السيد مقرر اللجنة القانونية: المادة ٨.

أ - على الصراف أن يودع لأمر المحافظ قبل مباشرة أعمال الصرافة وديعة نقدية يحدد البنك المركزي مقدارها على أن لا تقل عن (٣٠٪) من رأس المال المدفوع لدى البنك المركزي أو لدى أي بنك مرخص أو شركة مالية وذلك ضماناً لتقيد الصراف بأحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه.

الوديعة حق للشركة المودعة، لأنه هذه الوديعة التي تقدمها الشركة، لا تعطل إن كان لها فوائد تستوفيها، لا يستوفيها البنك المركزي، ويكون ضريبة على الشركات، هذا ما قرره اللجنة.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ خليل السالم.

الدكتور خليل السالم: دولة الرئيس، لا ادري المصدر الذي استقت منه صيغة القانون مثل هذا الاجراء طبيعة الحال هناك الاحتياطي الالزامي الذي يطلبه البنك المركزي من البنوك ونسبة اقصاها ٣٥٪ وقد طلبها بالنسبة لايداعات البنوك بالعملة الاجنبية، وهذا شيء مطبق في جميع انحاء العالم.

أما ان يأخذ جزء من رأس مال الشركة، ويوضع كوديعة في البنك المركزي، هذا الشيء الذي لا أجد له ضرورة وإذا كان لا بد من مثل هذا الضمان، فلعل مسألة الكفالة هي الأفضل، أو سندات من السندات المكفولة من الحكومة.

إذا المبدء شبهتم به مجلس الاعيان، ويستمر في مناقشته ويفرضه فاني أرى أن تجري التعديلات على النص الأخير.

أولاً يحدد، عندما يقول النص ويحدد البنك المركزي مقدارها على أن لا تقل عن (٣٠٪) من رأس المال المدفوع، رأيي ان يحددها البنك المركزي، وأما يحددها القانون، لأن البنك المركزي قد يقول اعطني ١٠٠٪ من رأسمالك في ظل هذه الغبنارة وليس هذا مقبولاً، ولا يمكن أن يحدث، لكن وفي ظل

ب - للمحافظ ان يستعيض عن الوديعة النقدية او عن أي جزء منها بسندات صادرة عن حكومة المملكة او عن المؤسسات الرسمية العامة او البلديات او اسناد القرض المكفولة من الحكومة، على ان توضع اشارة الرهن على هذه السندات او الاسناد لأمر المحافظ. عدل مجلس النواب هذه المادة على الوجه التالي:

الفقرة (أ) تعاد صياغتها بالنص التالي: على الصراف ان يقدم قبل مباشرة اعمال الصرافة وديعة نقدية يحدد البنك المركزي مقدارها على ان لا تقل عن ٣٠٪ من رأس المال المدفوع او كفالة بنكية بمبلغ مئة ألف دينار ايها أكثر، على ان توضع الوديعة لأمر المحافظ او شركة مالية، وان تصدر الكفالة من أي بنك مرخص او شركة مالية اردنية لأمر المحافظ وذلك ضماناً لتقيد الصراف بأحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه.

اللجنة القانونية، قسمت هذه الفقرة الى قسمين، ابقيت عليها بصيغتها كما كانت واعطتها رقم (أ) - ١ - و اضافت اليها الفقرة التالية «يكون مقدار الوديعة او الكفالة التي يقدمها الصراف هنا صار الحكائية في المحافظات بدل المراكز الحدودية، «وانه تعدلت الحكائية، ما بين المحافظات والمراكز الحدودية، انسجاماً مع ما اقره المجلس تكون ويكون مقدار الوديعة او الكفالة التي يقدمها الصراف في المحافظات ٣٠٪ من رأس المال المدفوع». و اضافت اللجنة فقرة جديدة لهذه المادة بالنص التالي وفوائد

محضر الجلسة العاشرة

يعطيه البنك المركزي للبنوك عندما تقتضيه النسبة التي ستطبق على الحدود وعلى المحافظات الآن بعد ان ادخلت. خليتنا نطلب الـ ٣٠٪ من رأس المال مهما كان لأنه حتى رأس مال الحدود والمحافظات يمكن الشركة فيه تقول انا بدي اعمل رأسمالي ١٥٠ ألف، مش شرط نقول انا بدي ٥٠ ألف او ١٠٠ ألف، نحن نحدد النهاية الصغرى مثل ما يقولوا، في الرياضات، الحد الأدنى، اما يجوز ان يقال كما قال عطوفة المقرر، يجوز ان يقول انا بدي اعمل رأسمالي خمسة ملايين انا ادعي بان صليباً رزق لو كان واضح ١٥٠ ألف دينار ما تؤثر على حماية الناس، لأن افلاسه على ١٧ مليون لكن ممكن ان تكون في نوع من الضمان، انا استبعد، وارجو ان يستبعد المجلس الكريم، فكره النقد، لدى البنك المركزي الايداع لدى البنك المركزي، لان البنك المركزي لا يتعامل مع جميع الافراد او الشركات النقطة الثانية ان نجعل هذه الوديعة ما ينوب عنها يودع لدى البنك المركزي ويوضع اشارة انه يشتري سندات حكومة بـ ٣٠٪ الموجودة في (ب) يعني تكون (ب) هي الاصل، وعندئذ لا ندخل في مسألة الفائدة، لأنه هنا فوائد الوديعة حق للشركة المودعة، البنك المركزي، ياخذ اشكال الوان من الفوائد ولا اود ان نذكر كلمة فوائد هي بالاسباب الموصية مع الاحتفاظ، مع الاحتفاظ بعوائدها لصالح الشركة المودعة، كان البنك المركزي، سيستثمرها ويعطيهم عوائدها، وهذا احسن من فوائدنا.

اذا بدنا نحكي عن فوائد، بدنا نقرر ما هي الفائدة هل هي سعر الخصم لدى البنك المركزي؟ بمعنى هل هي سعر الاقراض الذي

اذا كان هو طلبها بالدولار، ولذلك اترك للصراف ان يستثمرها بسند قرض، سند قرض يعطي ٩٪ انا شخصياً ضد هذه الوديعة او هذه الكفالة من حيث المبدأ، لكن قد يتأثر بعض الاخوان بأنها نوع من الضمان، ولا اعتقد انها تشكل اي ضمان، تعطيل لرأس المال، لا اكثر ولا اقل ولا تفيد المتعامل مع الصراف ولا تفيد الصراف نفسه لأنه سيستدين من البنك، نفس المبلغ يمكن اضعاف، المشكلة هي استدانه الصرافين من الداخل او من الخارج، هذه هي موقع الخطر بالنسبة للمراكز المالية بالنسبة للصرافيين، واصبح عندنا تلكس وتلفون وفاكس، وكل هذا وسائل اتصال سريعة من العقبة ومن العمري مربوطه بفراكتفور.

ستحدث عنها عندما يأتي الوقت، لكن هذه ليست ضمانه واذا اتجهت اكرية المجلس الكريم للاحتفاظ بها ارجو ان يستعاض عنها كما جاء بالفقرة (ب) باسناد قرض مكفولة من الحكومة، بقيمة ٣٠٪ ولا تترك مجال لاجتهادات اخرى ٣٠٪ من رأس المال المقرر والمدفوع وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً استاذ خليل الاستاذ كمال الشاعر.

الدكتور كمال الشاعر: سيدي الرئيس، المادة ٨ الفقرة (أ) كما وردت معدلة من مجلس النواب اعطت الصراف الخيار بين ان يودع هذه الوديعة لدى البنك المركزي، او يقدم كفالة بنكية او يودع هذا المبلغ في بنك او شركة مالية

كما يشاء. فالخيار الحقيقية موجود لدى الصراف، ولا يوجد قيد عليه في هذا المجال. بالنسبة الى ٣٠٪ والـ ١٠٠ ألف دينار، ١٠٠ دينار استحدثت بعد ان جرى تخفيض رأس المال، من نصف مليون دينار كحد أدنى كما ورد من الحكومة الى ٢٥٠ ألف دينار دينار، فجاء التعديل من النواب على ان تكون ٣٠٪ لا تقل عن رأس المال المدفوع او كفالة بنكية بمبلغ ١٠٠ ألف دينار ايها اكثر، فحدد الامر بوضوح او ١٠٠ ألف دينار ايها اكثر والخيار موجود لدى الصراف في جميع الحالات.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ حمد الفرخان.

السيد حمد الفرخان: شكراً دولة الرئيس، اميل بالضرورة ان لا يترك للبنك المركزي تحديد مقدار الكفالة على ان لا تقل عن ٣٠٪ بل ان ينص عليها في القانون بالمادة، السبب ذكر الاخ تحليل السالم احد من اسبابه وهو خوفه من ان يقوم البنك المركزي برفع الوديعة الى ١٠٠٪ مثلاً هذا أحد المخاوف وقد يكون قاسي على الشركة.

في خوف ثاني، على الصراف، هذا واجب فردي، ان يقدم مباشرة عملة، صرافه وديعه نقدية يحدد البنك المركزي مقدارها على ان لا تقل عن ٣٠٪ خوفاً اذا اعطيت هذه الصلاحية للبنك المركزي انه يجوز، ان يقال للصراف (أ) كفالتك ٣٠٪، اما للصراف (ب) كفالتك ٦٠٪، لان له هذا الحق، للصراف (ج) كفالتك ٢٠٪، لان له هذا الحق، اذا شعر بان (ج) ليس بنفس الثقة كالف، عندئذ

دولة رئيس المجلس: الاستاذ امين شقير.



السيد امين شقير: شكراً دولة الرئيس، بالواقع ان الافتراضات النظرية حول سوء تصرف البنك المركزي لتقدير النسب في رأي غير وارد، وليس في عله، لان البنك المركزي مؤسسة مسئولة ولا تستطيع ان تشتغل بمثل هذا الامر، على قاعدة من الفوضى ومن التمييز الغير منطقي او غير العلمي او غير العادل.

لكن بالنسبة لاسواق الكفالات والضمانات التي تكررت في النص الاصل

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٧/٢/١٩٩٢م



والنص المعدل من قبل مجلس النواب، تجعل هناك حالتين، لا بد من ملاحظتها، ملاحظة اول حول الوديعة النقدية وهنا يرد ما ذهبت اليه اللجنة القانونية حول عوائد الوديعة النقدية لان ايداع او رهن وثائق او كفالة من الكفالات او اسناد القرض لا تكون في الضرورة نقداً سائلاً وقابلاً للاستثمار وانما هو وديعه او ضمانه وفي هذه الحالة اذا ابقينا على اشكال الكفالات والضمانات المنصوص عليها في المشروع الاصلي والمشروع المعدل من مجلس النواب فلا بد من ان تعدل الفقرة (ج) المقترحة بحيث تقتصر عوائد الوثيقة النقدية، حق للشركة المودعة، وبخلاف ذلك الحقيقة هناك حالة من عدم الوضوح الغموض في كيفية تصور العوائد التي تتكون من الوديعة او الرهن او الكفالات وما اشبه، لذلك انا في تقديري ان الأكثر مديعة للراحة ان تحدد نسبة ولا ندخل في نقاش تصرف البنك المركزي سلباً او ايجاباً وان نقول وديعه نقدية لا تقل عن ٣٠٪ من رأس المال المدفوع... الخ اي نحذف ويجدد البنك المركزي مقدارها» انما نجد النسبة كافية ومنطقية وبهذه الحالة يمكن للصرافيين ان يطعنوا على ان هذا التعامل هو تعامل شامل وليس قسراً على فريق دون آخر او ان هناك فرصة للتلاعب الذي اشار اليه بعض الاخوان برفع او تخفيض ضد صراف معين او مجموعة من الصرافيين لصلحة صرافيين آخرين.

لذلك انا اقترح ان نتنازل عن مجدد البنك المركزي مقدارها، ونكتفي على ان لا تقل ٣٠٪ من رأس المال، واذا نحن ما زلنا نريد ان نؤمن عوائد الوديعة، فان نحصر في الوديعة النقدية

وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً استاذ محمد رسول الكيلاني.

السيد محمد رسول الكيلاني: اقترح الموافقة على هذه المادة كما جاءت من مجلس الاعيان، من اللجنة القانونية لمجلس الاعيان، اما تحديد مقدار الوديعة، والنسبة الذي جرى عليها النقاش فالبنيك المركزي يكييل بمكيال واحد وليس بمكيالين، فالذي يسري على البنيك يسري على الصرافيين، واذا رجعنا الى المادة ٤٢ فقرة (أ) من قانون البنك المركزي المتعلق بالبنيك، نجد ان للبنك المركزي تحديد النسبة، على البنك المركزي أن يطلب من البنيك المرخصه ايداع احتياطي نقدي الزامي لديه بنسبة او بنسب معينة من ودائعها المختلفة على ان لا تقل هذه النسبة او النسب عن ٥٪ ولا تزيد عن ٣٥٪ منها فأذن تحديد النسبة تركت للبنك المركزي بما هو اهم، فكيف نسلب هذا التحديد بما هو اقل؟ وهو المتعلق باعمال الصرافيين وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ خليل السالم.

الدكتور خليل السالم: دولة الرئيس اشرت انا الى هذا الموضوع عندما بدأت بالحديث عن هذه النقطة، وقلت ان هذا الاجراء مطبق في جميع البنيك المركزية في العالم لأنه سلاح من اسلحة السياسة النقدية.

الاصل ان النسبة ليست من رأس المال، وانما من الودائع لدى البنيك، وهذا فرق كبير

مع تقديم الاقتراح مع الاحتفاظ بعوائدها لصالح الشركة المودعة فكأنما هو يريد ان يلاقي لها عوائد نتركها للبنك ولا نصر عليه ان يدفع فوائده، لان فوائده كما قلت بالنسبة للودائع التي لديه مختلفه، فاذا قلت هنا سيدفع للشركة المودعة فائده بمعدل سعر الخصم للبنك المركزي انا موافق، تكون المسألة واضحة ولا مجال للشك فيها وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً استاذ خليل، الاستاذ كامل الشريف.

السيد كامل الشريف: دولة الرئيس اعتقد ان المادة كما جاءت من اللجنة القانونية ترد على كل المخاوف التي تُثار، يعني هي أولاً حددت، حددت مقدار الوديعة وقالت ٣٠٪ من رأس المال المدفوع، فلم يعد هناك مجال للبنك المركزي ان يتخير نسب او مبالغ أخرى، وكذلك نزع موضوع الـ ١٠٠ ألف فأذن لم يعد هناك لبس، كذلك تركت للشركة ان تودع في البنك المركزي او اي بنك آخر او شركه مالية، فاعتقد ان هذه المادة اصبحت متوازنة وسليمة، واعتقد انه آن الاوان لان يصوت عليها وتنتهي منها.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ جعفر حماد.



ودائع البنيك اما ان تشغل بجمعها واما أن لا يسمح بتشغيلها، أحياناً يرى البنك المركزي ان لا توضع جميع ودائع البنيك في السوق لاغراض الاقراض والأئتمان، أحياناً يقول السيولة ٢٥٪ أحياناً يقول ٣٠٪، أحياناً يقول بالنسبة الى العملة الاجنبية اخذ الحد الاعلى وهو ٣٥٪ لانه لا يريد للبنيك ان تتصرف بودائعها بالعمله الاجنبية بالنسبة الى الدينار يمكن اخذ ١٢ او ١٦٪ حسب الظروف النقدية التي يراها البنك المركزي، ويقرر ذلك بالنسبة الى الودائع، لم يقل مره البنك المركزي لاي بنك بدني ٣٥٪ من رأسمالك هنا الفرق رأس مال الصراف هو المبلغ الذي يتعامل به بينا البنك يتعامل برأس المال ويتعامل بالودائع فاذا اخذت منه رأس المال هذا كان افضل له أن تزيد رأس المال، ليس ان تأتي تأخذ مبلغ وتعطله عندك، وبعدين تقوله له ساعطيك، انا قلت، لا اطلب رفع هذه المادة لا اطلب رفعها من القانون، لكن قلت وحدوا النسبة، واقترح ان تستبدل بسندات، لان عائد السندات لصاحبها، وما له البنك المركزي اشترى سندات بـ ٩٥٪ او ٩٪ او بـ ١١٪ حق الصراف ان يفعل ذلك.

وان تصاغ المادة من جديد بهذا المعنى وان تشطب (فوائد الوديعة) (ج) التي اضافتها اللجنة، فوائد الوديعة لدى البنك المركزي، في فائدة ٢٪ وفي فائدة ٤٪ وفي فائدة، اي فائدة يتحركوه؟

وفي سعر الخصم الذي هو يقتض فيه، فاذا لم يحدد هذا بالقانون تصبح المسألة مابيه؛ ما دام اصلاً معترف في الاسباب الموضوعية، يقول

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الثالثة المتعقبة في ١٧/٢/١٩٩٢م

السيد جمعة حماد: يا سيدي اذا امرت التصويت، اذا امكن للرئاسة ان تطرح الاقتراحات للتصويت.

دولة رئيس المجلس: دولة ابو عدنان.



دولة السيد بهجت التلهوني: أولاً الحقيقة انني اجد في هذا القانون بأن نأخذ في جانب واحد ونترك الجانب الآخر، نأخذ بجانب الصرافين وهذا حق ولكن يجب ان لا نهمل كذلك من يتعامل مع الصرف ولذلك جاءت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان ووضعت الحقيقة صيغة عادلة تُنصف الصراف بالنسبة للوديعة وتنصف كذلك المتعامل مع الصراف، ولذلك انني على اقتراح معالي الاخ ابو رسول واطلب التصويت عليه.

دولة رئيس المجلس: شكراً فقط سعادة المقرر حتى يصبح التصويت على نور.

السيد مقرر اللجنة القانونية: ملاحظة واجبه ان الفقرة المضافة من اللجنة ذكرت (المراكز الجندودية) ونسبدها (بالمحافظات) لتتسجم مع التعديل الذي اقترحه المجلس الكريم، بدل المراكز الجندودية، المحافظات.

دولة رئيس المجلس: اذن هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة كما جاءت من اللجنة القانونية؟

الجميع: موافقون.

نص المادة الثامنة كما وافق عليها المجلس.

المادة ٨ - أ -

١. على الصراف ان يقدم قبل مباشرة اعمال الصرافة وديعة نقدية يحدد البنك المركزي مقدارها على ان لا تقل عن ٣٠٪ من رأس المال المدفوع او كفالة بنكية يقبلها المجلس بمبلغ مائة الف دينار ايها اكثر، على ان توضع الوديعة لامر المحافظ لدى البنك المركزي او لدى اي بنك مرخص او شركة مالية، وان تصدر الكفالة من اي بنك مرخص او شركة مالية اردنية لامر المحافظ، وذلك ضماناً لتقيد الصراف باحكام هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه.

٢. على الرغم مما ورد في الفقرة أ بند ١ من هذه المادة: يكون مقدار الوديعة او الكفالة التي يقدمها الصراف خارج حدود امانة غمسان الكبرى ٣٠٪ من رأس المال المدفوع.

ب - للمحافظ ان يستعيض عن الوديعة النقدية او عن اي جزء منها بسندات صادرة عن حكومة المملكة او عن المؤسسات الرسمية العامة او البلديات او اسناد القرض المكفولة من الحكومة، على ان توضع اشارة الترميز على هذه السندات او الاسناد لامر

المحافظة.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم، المواد الاخرى، تفضل سعادة المقرر.

السيد مقرر اللجنة القانونية:

المادة ٩

على الصراف الذي يرغب في انهاء عمله او التوقف عنه ابلاغ البنك المركزي قبل مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر من التوقف للتحقق من الالتزامات المترتبة عليه والوفاء بها.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة كما اوصت اللجنة؟

الجميع: موافقون.

نص المادة التاسعة كما وافق المجلس عليها.

المادة ٩ -

على الصراف الذي يرغب في نهاء عمله او التوقف للتحقق من الالتزامات المترتبة عليه والوفاء بها.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم، المادة التي تليها.

السيد مقرر اللجنة القانونية:

المادة ١٠ -

لا يجوز للصراف ان ينقل مركزه الرئيسي من موقعه الى موقع آخر او ان يفتح فرعاً او ينقل اياً من فروع الى موقع آخر الا بعد الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من البنك المركزي وفقاً للشروط التي يقررها.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس

الكريم على هذه المادة؟

الجميع: موافقون.

نص المادة العاشرة كما وافق عليها المجلس.

المادة ١٠ -

لا يجوز للصراف ان ينقل مركزه الرئيسي من موقعه الى موقع آخر او ان يفتح فرعاً او ينقل اياً من فروع الى موقع آخر الا بعد الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من البنك المركزي وفقاً للشروط التي يقررها بما في ذلك مقدار الوديعة او الكفالة المنصوص عليها في الفقرة أ- من المادة

٨ -

دولة رئيس المجلس: شكراً سيدي، التصويت حصل، معالي حمد بك معقول نترك خطورة، انت تشوفها خطر ونحن نتركها.

السيد حمد الفرحان: دقيقة واحدة دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: التصويت حصل، بس ابدي الرأي تفضل.



السيد حمد الفرحان: اذا سمحت ارجو المجلس ان يسمع رأيي، وقد يعيد النظر المادة

محكمة اعيان



١٠ ولا يجوز للصراف ان ينقل مركزه الرئيسي من موقعه الى موقع آخر او ان يفتح فرعاً او ينقل اياً من فروعِهِ الى موقع آخر الا بعد الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من البنك المركزي وفقاً للشروط التي يقررها.

لنفرض بدي اترجاكم لنفرض شركة (أ)، لحظة يا أخي شركة (أ) سُجلت في عمان رأسمالها ٢٥٠ ألف ودفعت (٣٠٪) ٧٥ ألف، سمح لها بفتح فروع، في مراكز الحدود الاربعة وفي المحافظات السبعة، في عشر مواقع، يكون كل فرع كلفها ٢٥ ألف من ربط رأس المال، وسبعة آلاف من الوديعه، وتكون اشتغلت في اوريد بـ ٣٢ ألف بينما اريد فرضتم عليه ١٠٠ ألف و ٣٠ ألف وديعه هذا النص خطر، طبعاً البنك المركزي يرخص للشركة (أ) ان تفتح فروع في اريد وفي السلط وفي الكرك وفي الطفيله وفي الحدود هذا نص المادة ١٠، ثم الشركة (ب) كونت في اريد دفعت رأس مال ١٠٠ ألف، ودفعته ضمان ٣٠ ألف، فتحت فروع تلك الشركة في السلط والعقبه والرويشد والرمشا، هذه المادة تعطيها الحق، شركات المحافظات لها الحق، ان تفتح في المحافظات لشركة في اريد تفتح بعشر محافظات وتزاحم شركة في الكرك لم تفتح بعشر رأسمالها اذا امكن ان تتوقفوا لحظة عند هذه المادة، اترجاكم ان لا تسرع لانها تخلق مشاكل.

دولة رئيس المجلس: سيدي شكراً وقد جرى التصويت وتفضل المادة ١١، تفضل سيدي المقرر.

السيد مقرر اللجنة القانونية: المادة

(١١).

لا يحق للصراف القيام بأي من المعاملات التالية الا بموافقة المجلس ووفق التعليمات التي يصدرها لهذه الغاية:-

أ - شراء اوراق النقد والمسكوكات الاجنبية وبيعها.

ب - شراء الشيكات وشيكات المسافرين المحررة بالعملة الاجنبية وبيعها.

ج - شراء المعادن الثمينة وبيعها.

د - الاحتفاظ بحسابات بالعملة الاجنبية لدى بنك مرخص او شركة مالية داخل المملكة.

و - اصدار الحوالات الخارجية لتمويل عمليات المدفوعات غير المنظورة.

ز - تصدير اوراق النقد والمسكوكات الاجنبية والمعادن الثمينة الى الخارج واعادة قيمتها بالعملة الاجنبية القابلة للتحويل.

اعاد مجلس النواب صياغة صدر هذه المادة بالشكل التالي (يحق للصراف القيام بأي من المعاملات التالية بموافقة المجلس ووفق التعليمات التي يصدرها لهذه الغاية) انتهى النص.

دولة رئيس المجلس: شكراً سيدي المقرر، نعطي انفسنا فرصه نسمع الاذان. وتكونوا فكريتم تفكيراً عميقاً بالقضية التي ستكون مطروحة للنقاش، الاستاذ خليل السالم.

الدكتور خليل السالم: دولة الرئيس لقد دخلنا الان بالعمليات الصيرفية، او عمليات الصرافه، في جوهرها وقد كنا نحوم حولها،

الأردن وخاصة اجتذاب تحويلات الاردنيين من العاملين في الخارج.

٣ - المساهمة في المحافظة على تعميق الاتجاهات الايجابية لاسعار صرف الدينار مقابل العملات الاجنبية كما يبدو في هذه الاسباب الموجبة، هذه هي الغايات المتوخاه من القانون.

هذه الغايات في رأيي على قدر كبير من الاهمية ويجب فيها لان هذه العمليات هي الوسائل التي بمقتضاها سيتمكن الصرافون من تحقيق هذه الغاية من هنا ارجو دولة الرئيس ان يكون هناك وقت لدى المجلس لمقارنة هذه الاهداف مع هذه الغايات وشكراً.

دولة رئيس المجلس: معالي نائب رئيس الوزراء.



معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم: سيدي الرئيس عندما نوقشت هذه المادة في مجلس النواب، ابنت الحكومة وجه نظرها عليه وواضحه فيها يتعلق بالفرق بين صدر المادة كما ورد في المشروع المقدم من

ونشر لادارتها، وليس لضبط العمليات نفسها، كل المواد السابقة، مواد ادارية، هنا دخلنا في الجوهر، وبداية ارجوان اصصح مطلع هذه المادة بما يلي، يحق للصراف القيام بأي من المعاملات التالية، ليس بموافقة المجلس، هو لا يأخذ موافقة المجلس عندما يعمل معاملة، ولكن وفقاً للتعليمات التي يصدرها المجلس.

ولذلك موافقة المجلس، نشطها، ونقول وفق التعليمات التي يصدرها المجلس لهذه الغاية، وبذلك نكون قد صححنا العبارة الرأس.

في تنظيم هذه العمليات، ولاغراض ان تحقق اهدافها، يجب ان يكون في هذا القانون اهداف للعمل والغايات من كل هذه العمليات وما هي المنفعة التي ستأتى للاقتصاد الوطني من قيام ناس متخصصين لهذه العملية.

هذه الغايات اندرجت في صفحة ٤ من الاسباب الموجبه وارجوا اذا كان لدى كل الاخوان نسخ من هذه الاسباب الموجبه ان يتطلع فيها، السبب الاول المعقول لاغراض خلق الصرافين او اعادتهم الى العمل هو:

١ - المساهمة في تحقيق نوعاً من المواثمة والاستقرار بين عناصر كل من العرض والطلب في سوق العملات الاجنبية للغايات غير المنظورة.

كالسياحة الخارجية والتعليم والاستشفاء وازالة الاسباب المؤدية الى وجود سوق سوداء تتصف بالتجارة الخفية بالعملات الاجنبية.

٢ - تسهيل عملية تدفق الاموال من وإلى

محضر الجلسة العاشرة

للخارج، في (و) اصدار الحوالات الخارجية لتمويل العمليات غير المنظورة.

او في فتح حسابات بالعملة الاجنبية، او في تصدير اوراق اجنبية او مسكوكات اجنبية، كما هو وارد في (و) و (ز) الحقيقة في خطورة كبيرة اذا سمحنا لشركة صغيرة راسمالها صغير، أن تتعامل بكل هذه الفعاليات الكبيرة جداً، التي لها انعكاس على الاقتصاد وعلى الاردن بشكل عام.

لذلك احتفظت الحكومة بوجهة نظرها بأنه عندما يبت الموضوع في مجلسكم الكريم ان تروجكم بأن يحافظ على الصيغة التي ان بها المشروع القديم او اذا كنا ننظر في صيغة قرار مجلس النواب بأن نقول «يجب» للصرف القيام بأي المعاملات التالية شريطة موافقة المجلس» شريطه، وليس بموافقة المجلس لانه هنالك قد يتغير المعنى.

الفكرة الرئيسية التي يجب على الحكومة ان توضحها امام مجلسكم الكريم هي ان الفكرة التي أت بها معالي العين الاستاذ سالم مساعده هو انه عندما نسمح لشركة ذات راسمال مدفوع صغير يجب ان لا نفتح ابواب التعامل معها بكل الفعاليات التي يتعامل فيها الصراف من اصغرها لأكبرها.

عندئذ هذا يكون اذا اردنا ان نفتح لها، يجب ان نحذف البند الجديد الذي اضفناه ان نسمح لشركات ذات رأس مال مدفوع صغير، عندئذ اذا بدنا نسمح بكل هذه الفعاليات نعود للنص الاصيل ولا نسمح الا للشركات ذات الرأس مال المدفوع الكبير.

الحكومة، وبين ما جاء في تعديل مجلس النواب، وفسر النواب الكرام عندئذ انه ليس هناك فرق بل ان الامر هو بدل من ان نبدأ هذه المادة بالنفي فالتبديها بالاجاب، لكن الواقع ترجو الحكومة ان توضح امام مجلسكم الكريم انه هناك فرق كبير والحكومة ترجو ان تتمسك بوجهة نظرها في هذه النقطة.

وبعض الاعيان تعرضوا لها عندما نوقشت المادة السابقة، المادة ١١ تقول كما يلي، كما ورد في مشروع الحكومة المقدم من الحكومة «لا يحق للصرف القيام بأي من المعاملات التالية إلا بموافقة المجلس» كل معاملة من المعاملات المدرجة تحت هذه المادة من (أ) الى (ز) يجب أن تأخذ موافقة المجلس عندئذ يمكن للمجلس ان يقول لشركة معينة، انت سنوافق على ان تتعامل في (أ) و (ب) و (ج) ولا نوافق ان تتعامل في (هـ) و (و) و (ز) الى اخره.

جاء مجلس النواب وقال «يجب للصرف القيام بأي من المعاملات» بمعنى ان تعامل الصراف او موافقة المجلس لتعامل الصراف بأي من هذه المعاملات هي موافقة وجوبية، يجب ان يوافق المجلس على الصراف.

هنا نعود للطرح الذي طرحه معالي الاستاذ سالم مساعده عندما نوقشت المادة قبل قليل، ورأت الحكومة ان تترتب في ابداء وجهة نظرها حتى تأتي مناقشة هذه المادة.

نحن عندما خففنا رأس مال الشركة البرية او الحدودية او الخارج عمان الى ١٠٠ الف دينار هل نريدها هذه الشركة ان تتمتع بالامتيازات بتعامل باصدار اجراء تحويلات

الدكتور كمال الشاعر: اشكر معالي نائب رئيس الوزراء الحقيقة على اشارة هذه النقطة وارجو ان اذكر اننا في اللجنة القانونية، كان عدد منا قد اثار هذا الامر وجرت محاولة الحقيقة، للمحافظة على المادة ١١ كما وردت من الحكومة.

خاصة وان مجلس النواب جرى تخفيضاً على رؤوس الاموال المقترحة من الحكومة اساساً الى النصف مما يقتضي أن تزيد الحقيقة من الضرورة للمحافظة على النص الاصيل كما ورد في المادة ١١ من الحكومة واليوم بعد ان توسعنا في الترخيص ونزلنا رأس المال باستثناء العاصمة الى ١٠٠ الف دينار.

اعتقد انه من الضرورة القصوى ان نعود الى النص بنص اكثر تحديداً والاكثر صراحة، وانا اعتقد ان الاقتراح الاول وهو الموافقة على المادة ١١ كما وردت من الحكومة، هو الاسلم من الاقتراح الثاني الذي يقول شريطة كذا، لانه من وجهة نظري انه اكثر صراحة واكثر تحديداً، وارجو ايضاً من المجلس الكريم، وخاصة اننا اجرينا تعديلاً مضافاً على ما ورد من النواب الذين حصروا رأس المال بـ ١٠٠ الف فقط في المراكز الحدودية، فجنسنا اليوم لتوسع هذا الباب، في كل انحاء المملكة بدلاً من حصره في المواقع الحدودية وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ حمد الفرحان.

السيد حمد الفرحان: شكراً دولة الرئيس الحقيقة عندي سؤال حول هذه المادة موجه الى

اثار بعض الاعيان الكرام انه اذا اخذنا بهذا المفهوم يكون في تمييز بين شركة حدودية وشركة تعمل في عمان.

نحن اصلاً عملنا بتمييز الشركة التي في عمان قلنا لها لازم تدفع ربع مليون ونصف مليون ومليون وهديك قلنا لها نكتفي منك بـ ١٠٠ الف.

فاصلًا صار نوع من التمييز، يعني قصد التمييز هون غير وارد في هذه النقطة، فلذلك اذا سمحتم نرى ايضاً لتحقيق الاغراض التي قراها معالي الدكتور خليل السالم في الحثيات الموجبة لتحقيق هذه الحثيات الموجبة يجب ان يكون النص واضح ودقيق ونفرض ما المقصود منه، المقصود انه عندما اتى المشروع انه البنك المركزي يسمح بموجب هذه المادة للصرفيين الذين راسمالهم مدفوع محدود ومعين، لكي لا تحدث امور قد تكون محدودة يسمح له بممارسة عدد معين من هذه الفعاليات الموجودة في المادة ١١ شركة اخرى راسمالها يضمن ان تتعامل بفاعليات اكبر، عندئذ البنك يسمح لها بعدد اكثر.

فيرجى المجلس الكريم ينظر الى المادة ١١ كما وردت في المشروع القديم بأنها تحقق غاية المشرع عندما تقدم، غايه الحكومة عندما تقدمت بهذا المشروع، واذا كان لا بد من اخل بالمشروع بتعديل مجلس النواب ان تستبدل كلمة (بموافقة) (شريطة موافقة المجلس) وشكراً جزيلاً.

دولة رئيس المجلس: شكراً معالي نائب الرئيس، الاستاذ كمال الشاعر.

محضر الجلسة العاشرة



وأنا أؤيد هذا الاتجاه، أؤيد ان يكون الصرافون وكأئنا مصنفون بالنسبة لاحكام المادة ١١ جميع الصرافيين في لندن ولندن متخصصين بشراء اوراق النقد والمسكوكات الاجنبية وبيعها فقط. الجميع في لندن وخارج لندن. جميع الصرافيين في باريس نوافذ لبنوك فيعني الاختيار العالمي مختلف، انا أؤيد ان نقول بأن الصراف الذي رأسماله ١٠٠ ألف دينار بقرية دير ابي سعيد يتخصص بشراء اوراق النقد والمسكوكات ولن يمكنه رأسماله ان يضع حساب بالعملة الاجنبية لدى بنوك اجنبية خاسرية، خصوصاً اذا الحساب بالمارك والدولار والاسترليني يعني رأسماله لا يمكنه ويترك له بشيء واذا اخذ منه الـ ٣٠٪ البنك المركزي فيكون نشاطه محدوداً.

مسألة شراء المعادن الثمينة وبيعها، عندما نحكي عن المعادن يعني مليون أنص، كل رأس مال الصرافين لا يشتري مليون أو نص، ما يشتري ٥٠٠ ألف والكلام عن المعادن الثمينة، ما عاد اليوم حسي «Physical» كلام عن الذهب حساب الحساب «account» وهذا غير واضح انه القانون عم بحس فيه، اذا أنا دولة الرئيس مع ان تبده المادة ويحدد المجلس العمليات التي سيقوم بها كل صراف من القائمة التالية: رأساً يعطي الرخصة ويحدد له عمله، حتى ما يغلط ويخالف ونحسبه، رأساً يحدد مع الصرافه، مع رخصة الصرافة ميادين عمله، إن كان (أ) الى (ز) أو (أ) الى (ب) أو (أ) الى (د) خلص، هذا الحق الذي نريد ان نعطي للمجلس، وأنا مع هذا كلياً، طبعاً الصياغة كما قلت يمكن ان توجد صياغة.

اللجنة القانونية وقد يكون الحكومة قادرة على الاجابة حول الفقرة (هـ) «لا يحق للصراف الاحتفاظ بالحسابات بالعملة الاجنبية لدى بنوك خارجية يعتمدها البنك المركزي» البنك الاردنية جميعها مرخصه للصرافه، سؤال هل هي مرخصه كبنك او يجب ان يشكل كل بنك شركة صرافه خاصة؟

اذا كان مرخصاً كبنك، يجب ان يدفع ٣٠٪ من رأسماله وديعه، ثم هل البنوك المرخصه الان للصرافه يمتنع عليها الاحتفاظ بحسابات بالعملة الاجنبية لدى بنوك خارجية؟ يشترط ان يعتمدها البنك المركزي؟ في الوقت الحاضر لها الحرية ان تحتفظ بحسابات بالعملة الاجنبية ببنوك لا يشترط ان يعتمدها البنك المركزي فهل يمكن توضيح هذه الناحية؟

هل يمكن للبنوك آلياً ان تصبح بجميع فروعها شركات صرافه؟ ولها فرع في كل قرية، ولها فرع في كل محافظة هل ينطبق عليها امر الوديعة؟

هل ينطبق عليها امر الاحتفاظ بحساباتها خارج الاردن ببنوك يشترط ان يعتمدها البنك المركزي؟

ارجو الاجابه حتى يمكن اجازة فقرة (هـ) شكراً.

دولة رئيس المجلس: السيد المقرر نعم الدكتور خليل السالم.

الدكتور خليل السالم: دولة الرئيس، اذا كان مطلق المادة ١١، يعني ان المجلس سيحدد لكل صراف مجالات عمله وهذا هو المطلوب،

اما فيما يتعلق بتعريف المادة، في مستهل هذه المادة وما قيل انه اذا حذفت بموافقة المجلس ووفق التعليمات او شريطه او غيرها، شايف انها كلها مدلولات تؤدي الى معنى واحد لا سبب اذا رجعنا الى المادة ٢٦ من هذا القانون التي تقول «اذا مارس الصراف عملاً من الاعمال المنصوص عليها في المادة ١٢ خلافاً للتعليمات يعاقبه اذن الفيصل في هذا الامر ان توضع تعليمات عامه شامله، وعندئذ يتقيد بها الصراف المرخص هذه القاعدة نرجع للمادة ٢٦ تقول «كل صراف يقوم بممارسة المعاملات المنصوص عليها في الفقرات (أ) و (ب) و (ج) و (د) و (هـ) و (و) من المادة (١١) او بأي منها دون ترخيص او بصورة تخالف التعليمات التي يصدرها المجلس» هنا صارت معاقبه.

اذن اذا قلنا مثل ما ورد في المشروع او مثل ما ورد في تعديل مجلس النواب او مثل ما تفضل به الاخوان كله يؤدي الى نفس المعنى، مادام أن القاعدة هي المقرره في التعليمات، فاذا خالفها الصراف عوقب بمقتضى المادة (٢٦) هذا فيصل هو التعليمات واقتراح الدكتور السالم، الذي يقول فيه ان نحذف موافقة المجلس تقول وفق التعليمات تؤدي الى نفس المعنى، التعليمات هي موافقة المجلس، والمجلس بده يضع يقول انه الذي يمارس في اللواء غير الذي يمارس في المحافظة او في المراكز الحدودية يضع هذه الشروط.

هو الذي سيضع تعليماتها، ليس معناه نجعل هذه الصلاحية مرفوعة للبنك المركزي يريد موافقة، يريد تعليمات ما يضع تعليمات واضحه خلص هذا يؤدي الغاية، اذا وضع

في ظل هذا المفهوم، يصبح قرائتنا للمادة اسهل واسهل كثيراً، النقطة التي اشارها الاخ حمد انه هل البنوك صرافون؟ نعم يختلفوا عن الصرافين بأن المادة ١٣ التي وراء هذه مسموحه للبنوك محظورة على الصرافين، والبنوك مرخصه ليس بموجب هذا القانون الصرافيين لانها تشتغل لأن القانون بعده ما صدر.

البنوك مرخصه بتعاطي اعمال الصرافة جميعها بمقتضى قانون آخر، الذي اسمه قانون مراقبة العملة الاجنبية، والتعليمات الصادرة من البنك المركزي في تطبيق هذا القانون، صارت مجلد.

فلذلك عندما يأتي قانون البنوك، نقول كل بنك يجب ان يضع ٣٠٪ من رأسماله لدى البنك المركزي معقول، ولكن ما هي ٣٠٪ من رأس المال للبنك مع ودائعه التي هي في اقل ما في (١٦) مثل رأسماله او ما يشبه ذلك وشكراً.

دولة رئيس المجلس: سعادة المقرر.

السيد مقرر اللجنة: فيما يتعلق سؤال الزميل العين حمد الفرعان، لست في وضع الان ان اجيب على فتوى ينبغي ان تكون موافقة للقانون، والارتمجال في الفتوى ليس مطلوب مني، ونفهم القانون، نحن نشترك في فهم القانون معاً، ليس للمقرر فضل على الآخرين، انما يدافع عن قرار اللجنة اما عندما يكون الاستفتاء يحتاج الى مراجعة، فلا يستطيع ان ابدي الرأي الان مستعجلاً لكن يمكن ان اراجع التشريعات المتعلقة بهذا الموضوع وابدي الرأي فيما بعد لكي لا اقع في خطأ ينسب الي وشكراً، هذا فيما السؤال.

محضر الجلسة العاشرة

التعليمات تطبق على الجميع هذا افضل .  
ولذلك كان الاقتراح جيد من معالي الدكتور بأنه  
نحذف موافقة المجلس ما دام ان المجلس هو  
الذي يضع التعليمات وهذا الذي اراه تواضع .

دولة رئيس المجلس : الاستاذ محمد  
رسول الكيلاني .



السيد محمد رسول الكيلاني : اثار معالي  
نائب رئيس الوزراء ، بخصوص المادة (١١) ان  
يتبنى المجلس الموافقة عليها كما جاءت من  
الحكومة ، على خلاف رأي اللجنة القانونية ،  
وراي مجلس النواب بأنه (يحق) ويريدها ان  
تكون (لا يحق) للصراف ما هي . فاذا الغينا هذه  
المواد لا يكون هنالك عمل صيرفي كلياً .  
الاساس هو المنع انه لا يجوز لاي نسان ان يقوم  
باعمال الصرافة إلا اذا رخص كصراف ، ما دام  
اصبح طرفاً فاذن من حقه ان يقوم بهذه الاعمال  
وفق الشروط ، لانه من حيث الصياغة القانونية  
لا يجوز وضع السلب والاحيجاب في آن واحد . ان  
تريد ان تمنحه حقاً ، ما دام اردت ان تعمل  
قانون صيرفه ، واعمال صيرفه ، انت بذلك تعطيه  
حقوق ، ما بذلك تقول لا يجوز ان يمارس ، ما هو  
كل انسان لا يجوز ان يمارس . فلذلك الصياغة

التي جاءت من مجلس النواب ، والتي اقترتها  
اللجنة القانونية في مجلس الاعيان ، هي الصياغة  
الصحيحة ، واقتراح التصويت على هذه المادة  
وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً يعني بعد كل  
هذه الآراء الاستاذ حمد بك .

السيد حمد الفرحان : سيدي السؤال فعلاً  
يُجسري ، هل البنوك كصرافيين وكلهم  
صرافيين ، سيخضعون لنص الفقرة (هـ)  
وجهت السؤال الى مقرر اللجنة . وقال لا  
استطيع ان افني الحكومة وضعت الفقرة (هـ)  
هل يمكن الحكومة ان تجيب على الفقرة (هـ) ،  
هل ستخضع البنوك الى الفقرة (هـ) ؟ بحيث  
يتمتع عليها فتح حسابات في بنوك اجنبية الا ان  
تكون معتمده من البنك المركزي ، فلعلى  
الحكومة التي وضعت هذه الصيغة ان تجيب  
عليها .

انا سئلت سؤال فعلاً للفهم ، لأن هذا  
امر واقعي الان وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً دولة الاستاذ  
بهجت التلهوني .

دولة السيد بهجت التلهوني : لقد اجاب  
الاخ المقرر بالنسبة الى سؤال الزميل حمد بك  
الفرحان ، وكذلك معالي الاستاذ خليل السالم  
عن البنوك وكيف تمارس ، البنوك تمارس عملها  
بموجب تشريع معمول به ، ونحن الان نعالج او  
نناقش مشروع قانون ، ولا يجوز ان ناتي ونبحث  
عمل بنوك تمارس عملها بموجب تشريع معمول  
به ونحن نناقش مشروع قانون . ولذلك لا  
علاقة للبنوك الان في مثل هذا التشريع وشكراً .

هو حق خاضع لا يستطيع ممارسة اي من هذه  
المهام الا بموافقة المجلس هنالك فرق الحقيقة  
وانا اكرر ان ما قرره اليوم بالنسبة الى  
المحافظات ، يحتم علينا ان نكون اكثر حذراً في  
هذا البند وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي الدكتور  
خليل السالم .

الدكتور خليل السالم : الاصل من حيث  
المبدأ ان يكون القانون واضح فيما يتعلق بهل  
يحق لكل صراف ان يقوم بكل هذه الاعمال او  
لا يحق لاي صراف ان يقوم بكل هذه  
الاعمال ؟ .

هنا النقطة التي نحن نبحث عنها ، وكلا  
التصديرين للعبارة ليس واضح ، المبدأ الذي  
يجب ان يقره المجلس هو هل هذه الاعمال لمن  
اراد من الصرافين ان يقوم بها سواء كان في  
العمري او في عمان ؟ يحق له او هو يستطيع ان  
يُبادر او ان يقوم بها ام لا .

الادارة . يحدد ويعين لكل صراف ما  
سيقوم به من هذه الاعمال ، هذا هو المبدأ الذي  
يجب ان نتفق عليه ، بعد ان نتفق على هذا  
المبدأ ، يصير عملية تصدير المادة ، مسئلتها تستند  
الى هذا المبدأ ، ومحاولة الحديث لكل الاتجاهات  
مع بعض دولة الرئيس يمكن خيلنا نرجع نصرت  
على المادة كما وردت ، كمان الاستعجال في  
عملية الوصول الى الحقيقة ، ما هو الافضل ؟ ما  
هو الافضل في هذه المرحلة ؟ خلى الحكومة  
والبنك المركزي يقولوا لنا ما هو الافضل في هذه  
المرحلة ؟

دولة رئيس المجلس : شكراً سيدي ،  
الحقيقة فقط للتوضيح ما تم في اللجنة القانونية ،  
انها عندما نظرت في تعديل مجلس النواب ،  
اعتبرت ان كلمة (يحق له) لكن بعد الحصول  
على الموافقة والتقييد بالتعليمات .

ليس (يحق له) دون قاعدة ، ودون موافقة  
لا الاستاذ كمال الشاعر .

الدكتور كمال الشاعر : الموافقة في  
اللجنة القانونية على هذه المادة . تمت بالاكثية  
وكان هنالك بعض الطروحات حول الموافقة على  
المادة كما وردت من الحكومة ، وتم بالاكثية  
جري الموافقة على ما ورد من مجلس النواب لكننا  
اليوم توسعنا وحدثنا شيء لم يكن موجود في  
تقرير اللجنة القانونية هو التوسع في  
المحافظات ، وهذا توسع كبير ، استثنينا فقط  
العاصمة من الشروط التي كانت واردة وبهذه  
الشروط التي كانت وارده اساساً من مجلس  
النواب هي نصف الشروط التي كانت اساساً  
موضوعه من الحكومة ومن ذوي الاختصاص .

فهذا التوسع الكبير يجعل الحقيقة ، لزوماً  
علينا اكثر ان تكون المادة مانعه ، كلما كانت مانعه  
اكثر كلما كان افضل وانا الحقيقة بكل تواضع ،  
عندما يقال انه ولا يحق للصراف القيام باي من  
الاعمال التالية الا بموافقة المجلس هذا المعنى  
يختلف كلياً عن القول انه ويحق للصراف القيام  
باي من المعاملات التالية بموافقة المجلس ووفق  
التعليمات ، ربما من الناحية الغوية تؤدي الى  
نفس الشيء ، لكن الهدف من التشريع في المادة  
(١١) كما ورد من الحكومة ان هذا الحق ليس  
حقاً مطلقاً ومباحاً بمجرد حصوله على ترخيص ،

محضر الجلسة العاشرة



هل نحن بحاجة الى كل هذه الشدة والدقة في هذا الموضوع؟ هل نحن بحاجة للإباحة لمن شاء ونغتنم الفرصة انه نحن بشويه جره وربع ونزد إنفلتها، ثم هذا سؤال خطير وأساسي، شخصياً قلت بأنها يجب ان تتغير، هذه الترويسة، بحيث يحق للبنك المركزي ومجلس ادارته ان يحدد لكل صراف ميادين عمله في المكان الذي هو فيه.

من هذه الفئات يجوز يفتروا له فئات اخرى ونرجو الرئاسة على ان تركز على هذه لدى الاخوان على هذه النقطة قبل أن تنوه في النقاط الاخرى بعدين نحن سنناقش (أ) و(ب) و(ج) و(د) و(هـ)، المسألة ليست مسألة ترويسة، المسألة ما هو العمل الذي سيقوم به الصراف؟ ونحن نسمح له فيه يعني انا شخصياً شراء المعادن الثمينة، اقول شو بده يشتري؟ حتى لو كان رأسماله مليون، ليش يشتري هو؟ ليش يشتري؟

يوجد استيراد ذهب منظم ومزيط للصياغ ولكل الناس يشتري فضة ليش؟ وبيعها على مين؟ ففي مواقف عند هذه الامور يحتم ان نستبين الخيط الابيض، قلت هذه جوهر القانون.

دولة رئيس المجلس: شكراً استاذنا ابو حاتم، معالي نائب رئيس الوزراء.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم: سيدي الرئيس، الحكومة لا تستطيع ان تجيب على سؤال معالي الاستاذ الدكتور خليل السالم، في ايها الفضل ايجابه دقيقه ومباشرة

ومجده، لكن الحكومة تستطيع ان تنقل عما كان في ذهنها، عندما شرعت هذا القانون، وبالتالي تعتقد ان الاخذ بمشروع القانون هو الافضل في رأي الحكومة.

الحقيقة الصيغة التي اقترحها معالي الدكتور خليل السالم برأي الحكومة تتفق من حيث نتائجها مع الصيغة الاصلية التي وردت في المشروع لانه صحيح قد يكون في هناك غموض في رأي الدكتور «لا يحق للصراف» عندما نقول بأنه «لا يحق للصراف القيام بأي من المعاملات التالية الا بموافقة المجلس» لكن هذا ضمناً يعني على ما اقترح تماماً، انه للبنك المركزي ان يحدد عمل او اكثر من اعمال الصرافه لكل موقع صرافه، من هذه الاعمال الموجودة في (أ) عندما قيل في صدر المادة «لا يحق للصراف القيام بأي من المعاملات الا اذا وافق المجلس» هذا يعني على انه هذا المجلس مجلس ادارته البنك المركزي سيختار لكل صراف وفق وضعه وامكانياته وادارته وسمعته وخبرته بند او اكثر من هذه البنود.

لذلك يمكن التفسير الذي تفضل به معالي الدكتور كمال الشاعر، ان تتمسك بالصيغة التي وردت في مشروع الحكومة لاسباب خاصة، للمستجدات والمتغيرات التي طرأت اليوم، انه اضعنا بند جديد وفئة جديدة برأسمال مدفوع اقل يمكن هذا يوجب علينا التمسك، لكن الحكومة ترى انه لتحقيق هذه الغاية ليس هنالك فرق بين من حيث الصياغة، بين ما ورد في مشروع القانون «لا يحق للصراف» وبين الصيغة التي اقترحها معالي الدكتور وقد تكون ادق



ويمكن توصل الى الهدف بصورة اكثر وضوح وحزم وتحديد على انه البنك المركزي يحدد لكل صراف عمل او اكثر من هذه الاعمال المنصوص عليها في المادة (١١) سيان عند الحكومة بالاخذ بأي من الرأيين وشكراً سيدي.

دولة رئيس المجلس: معالي الاستاذ جعفر الشامي.



السيد جعفر الشامي: يسرني ان اجد ترحيباً بالفكره من معالي نائب رئيس الوزراء، فانا اثني على الاقتراح وارجو طرحه للتصويت.

دولة رئيس المجلس: شكراً استاذ جعفر، الحقيقة نائب رئيس الوزراء يقول ان كلمة «لا يحق للصراف» تحقق الهدف الذي رمى اليه الاستاذ خليل السالم بتحديد عمل ومجالات كل صراف، يعني هذا حق للبنك المركزي ومجلسه وتعليماته، والمجلس صاحب القرار في هذه القضية الان يعني هل صيغه «لا يحق» كما جاءت في القانون او الصيغة التي عدلها النواب كما رأت اللجنة، هنا امامنا امرين، الاستاذ ابو عوده.

السيد محمد عوده القرعان: انا اقترح

التصويت على النص الذي ورد من الحكومة تعديل النواب من البدايه ان لكل صراف الحق بالتعامل مع اي من المواد المذكورة في هذا.

بينما النص الذي ورد من الحكومة، لا يعني هذا الحق وانما يعطي الحق للبنك المركزي ان يحدد نوع المعاملات التي يجب ان ولذلك انا اقترح التصويت على نص الحكومة واثني على ذلك.

دولة رئيس المجلس: استاذ محمد رسول الكيلاني.

من حيث النص والتطبيق العملي النص الوارد من الحكومة والتعديل الذي جاء من النواب هو تعديل واحد. معنى واحد من حيث النص، حتى اوضح هذه النقطة بالسذات لأن سعادة الاخ الدكتور كمال قال كانت في الاغلبية في اللجنة القانونية، هنا الصياغة التي جاءت من النواب، يحق للصراف القيام بأي من المعاملات التالية (بأي) فهي ليست كل المعاملات وانما يحق له القيام بأي من المعاملات، ثلاثة بموافقة المجلس، اربعة وفق التعليمات التي يصدرها لهذه الغاية.

محضر الجلسة العاشرة

من القانون، قد نصت على أنه لا يجوز على أي شخص أن يمارس أعمال الصرافة في المملكة إلا بترخيص، فإذا صدر ترخيص لشخص أصبح صرافاً، وجاءت المادة (١١) لتحديد عدد من أعمال الصرافة وفي بعض الأعمال المصرفية نص عليها في المادة (١٣) حظرها القانون على الصراف نفسه وإجازها للبنك بعض الفقرات الواردة في المادة (١٣) هي من الأعمال المصرفية التي حظرها القانون على الصراف نفسه، ومن هذا المنطلق أثناء مناقشتي في اللجنة القانونية في مجلس الاعيان، صحيح وحتى يكون النصوص منسجمة لا بد من بيان ما هي الاعمال التي يحق للصراف القيام بها. ووجدت نتيجة لذلك ان النص الذي ورد من مجلس النواب يحقق هذه الغاية بشرط ان يكون الترخيص الصادر للصراف محدداً الاعمال التي يمكن ان يقوم بها ذلك الصراف حتى الترخيص نفسه.

ومن هذا المنطلق توصلت اللجنة بأكثريتها في حينه بأن النص الذي ورد من الحكومة أنه «لا يحق للصراف القيام إلا بموافقة» والقول بأنه «يحق للصراف بموافقة المجلس» يعني نفي النفي ايجاب، فتوصلنا الى ذات النتيجة من هذا المنطلق في فهمنا للموضوع لأن هذه الصيغة تعطي للمجلس الحق بتحديد الاعمال، أعمال الصرافة التي يجوز للصراف القيام بها وفق ذلك الترخيص، وجاءت المادة (١٣) فيما بعد لتمنحه بالرغم من صدور الترخيص له من مجلس ادارة البنك المركزي لاعطائه رخصته لأعمال الصرافة، تمنحه من القيام ببعض الاعمال التي انيطت بالبنوك بموجب قانون البنوك وبموجب قانون مراقبة

فأذن النقاط التي تضمنها تعديل مجلس النواب في أربع نقاط أولاً (يحق) ثانياً (القيام بهذه المعاملات) ثالثاً (موافقة المجلس) اربعة (شروط التعليمات) ننظر الى المادة كما جاءت من الحكومة، نجد ان النقاط من (أ) الى (ز) هي تخصص ما هي أعمال الصرافة، انت منحتني ترخيص، الأساس المنع لأي إنسان ان يقوم بأعمال الصرافة، هذه قاعدة عامة، فانت بذلك تعطي الصراف هذا الحق للقيام بموافقتك، فلا يجوز ان تسلب الحق وتعطي الحق بأن واحد. لذلك المعنى واحد، يعني لو أخذنا بالمادة (١١) كما أترحت من الحكومة بأنه (لا يجوز) والمادة (١١) كما جاءت من النواب التعديل هي نفس النتيجة تعطيه القيام بالاحتفاظ بحسابات او عدم القيام بها، لكن هذه أعمال الصرافة (أ) الى (ز) أعمال الصرافة اذا انا قدمت كصراف الان، وجاء البنك المركزي اعطاني رخصته صرافه، ثم قال لي لا يحق لك (أ) و(ب) و(ج) و(د) و(هـ) و(ز) اذا ما هي الغاية من اعطاء الرخصة؟ لانه منعي عن أعمال الصرافة، هذه هي أعمال الصرافة ما دام انا رخصت وعملت قانون أعمال الصرافة، فإذا من ناحية تشريعيه يجب ان يكون (يحق وفق التعليمات) لا يجوز ان يقول لا يجوز شيء مخالفه تشريعيه واسعه في النص التشريعي، لانك انت تريد ان تعطي لا تريد ان تأخذ وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ سالم مساعده.

السيد سالم مساعده: شكراً دولة الرئيس لتوضيح الموضوع لا بد من العودة الى المادة (٣)

فهل نحن نسمع هؤلاء الناس يشتروا ذهب وفضه؟ احترقت ايدي وخزائن كثيره من هذا العمل لأن الشراء ليس حسيماً، الشراء يتم بوضع هامش صراف يستطيع ان يعمله ويعدين يصير يبيع ويشترى للناس لنفسه، فانا اقترح شطب هذه العبارة (ج) ولن نفيذ الاقتصاد الاردني.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ كمال الشاعر.

الدكتور كمال الشاعر: دولة الرئيس، طرحتم دولتكم للتصويت على شراء الذي كان التصويت على المادة (١١) بمرمتها، والتصويت الذي حصل هو على المادة بمرمتها كاملة.

دولة رئيس المجلس: معالي الدكتور، اخي الدكتور، باعتباري حضرت اللجنة القانونية وكلنا فلاحين شراء الاشياء هذه الثمينه، شويه ذهب وشويه فضه وشويه لولو كأنك سمحت بمهنة الذين يعملوا الحلل للنسوان في البلد، يعني مين الذي يحضر هذه المادة حتى تنصنع؟ خواتم فضه وحلق فضه. مع ذلك المجلس صوت عليها كما جاء بمشروع الحكومة، صوتت المجلس، لانك قلت انت ان النص الذي جاء من الحكومة يحقق تحديد كل صراف شويشتغل.

الدكتور خليل السالم: التصويت حصل على مقدمة المادة، السطران الأولان منها فقط، لم ندخل في معنى اصدار الحوالات لتمويل المدفوعات غير المنظورة، بذلك تلفها لفها، ما عنديش مانع والله.

العملة الاجنبية لانه هناك ورد نص يمكن البنك المركزي لاعطاء الرخصة لأي بنك للقيام بهذه الاعمال التي هي اشمل واوسع من أعمال الصرافة المناطه بالصرافين وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الحقيقة امامنا الان حالتين، الحالة الاولى هي توصيه اللجنة القانونية، هناك اقتراح جديد بالعودة الى اصل المادة التي جاءت من الحكومة وعدم الاخذ بتعديل مجلس النواب، فنترح على العودة لاصل المادة التي جاءت بمشروع الحكومة لانه اقتراح جديد طارىء على توصية اللجنة.

من يؤيد العودة الى نص المادة كما جاءت مشروع الحكومة؟ رجاء رفع الايدي بطريقه واضحه والاحصاء يكون دقيق (١٨ من ٢٧) لقد فاز الاقتراح، العودة الى اصل المادة كما جاءت بمشروع الحكومة وشكراً، المادة التي تليها، إيش يا سيدي، الاستاذ خليل.

الدكتور خليل السالم: يا سيدي يا دولة الرئيس، هذه المقدمة التي كنا نبحت في كل المقدمه السطر الاول والثاني، بعدنا لم ندخل في (أ) و (ب) و (ج) و (د) و (هـ) و (و) و (ز) ما دخلنا، وقلنا بعد ان اقر مجلس الاعيان العودة الى (لا يحق) تتضمن هذه العودة ان الترخيص الذي سيصدره مجلس ادارة البنك المركزي سيتضمن انواع الاعمال التي سيسمح بها للصراف بممارستها من بين (أ) الى (ز) هذه انا اريد ان اتوقف عند شراء المعادن الثمينه (أ) انا موافق، و (ب) فيها بدايه (ج) شراء المعادن الثمينه وبيعها، المعادن الثمينه بلغه التقه، هي الذهب والفضه، وبأدرا ما يذكر بين هذه الفئتين

محضر الجلسة العاشرة



دولة رئيس المجلس: لا - لا بسدك  
تسخيها هذه.

الدكتور خليل السالم: قلنا لك من الأول  
إنه، ما بسدك بلاش، التصويت كان واضح  
والمادة التي تليها، تفضل.

السيد جعفر الشامي: دولة الرئيس، يا  
سيدي لم تمل المادة الثالثة التي قال عنها الدكتور  
خليل ولم يمل ما بعدها، تم النقاش حول مادتين  
فقط، لم يذكر السيد المقرر باقي المواد.

دولة رئيس المجلس: أكثر واحد بحكي  
لغة يفهمها الدكتور خليل السالم، الأستاذ أبو  
عوده القرعان، قال بدنا المادة كما جاءت في  
مشروع الحكومة قلنا يا اخوان موافقين؟ الكل  
رفع يده، ١٨ من ٢٧ هذا الذي حصل، المادة  
التي تليها.

نص المادة كما وافق عليها المجلس.

المادة (١١) - يحق للصراف القيام بأي من  
العمليات التالية بموافقة المجلس ووفق  
التعليمات التي يصدرها لهذه الغاية:-

أ - شراء اوراق النقد والمسكوكات الاجنبية  
وبيعها.

ب - شراء الشيكات وشيكات المسافرين  
المحررة بالعملة الاجنبية وبيعها.

ج - شراء المعادن الثمينة وبيعها.

د - الاحتفاظ بحسابات بالعملات الاجنبية  
لدى بنك مريض او شركة مالية داخل  
المملكة.

هـ - الاحتفاظ بحسابات بالعملة الاجنبية لدى  
بنوك خارجية يعتمدها البنك المركزي.

و - اصدار الحوالات الخارجية لتمويل  
عمليات المدفوعات غير المنظورة.

ز - تصدير اوراق النقد والمسكوكات الاجنبية  
والمعادن الثمينة الى الخارج وإعادة قيمتها  
بالعملات الاجنبية القابلة للتحويل.

السيد مقرر اللجنة القانونية:

المادة ١٢ - يلتزم الصراف في بيع  
العملات الاجنبية وشراؤها بالاسعار التي يحددها  
البنك المركزي.

دولة رئيس المجلس: معالي الدكتور  
خليل السالم.

الدكتور خليل السالم: كنت سأصرب  
عن الكلام.

دولة رئيس المجلس: لا سمح الله.

الدكتور خليل السالم: بالنسبة لقرار دولة  
الرئيس حول الموضوعات هذه ولكي ساجد  
مناسبة لها.

دولة رئيس المجلس: انت ضميرك  
حي.

الدكتور خليل السالم: في هذه المادة حتى  
لا تقول خرجت عن الموضوع، اعتقد ان هناك  
قد يحدث تناقض. الاسعار التي يحددها البنك  
المركزي وارجو ان اصحح اذا غلطت، هي  
اسعار لبيعه وشراؤه بالعملات الاجنبية، فاذا  
كان هذه الاسعار هي المقصودة انه يقول انا ببيع  
الدولار ٦٦٠ فلس، ويشترى ٦٤٠ اذا هذه بده  
يطبقها، الصرافين بموتوا، لا يستطيعوا ان  
يعملوا خصوصاً اذا الصراف بده يلتزم فيها ولا  
كيف؟ كيف اشترى بـ ٦٤٠ وراح على بنك ثاني

مفيده ومجديه بكل معنى الكلمة.

دولة رئيس المجلس: شكراً اذن لدينا  
اقتراح من معالي الدكتور خليل السالم تضاف  
كلمة «الصرافين» بعد تحديد اسعار العملة،  
وثني على ذلك الاستاذ امين شقير اهل يوافق  
المجلس الكريم على هذا الاقتراح؟ ورجاء  
الاحصاء الدقيق، واطن حد بك موافق ايضاً،  
اضافة كلمة الصرافين، كم يا السيد الامين؟  
رجاء ترفع الايدي لغايات الدقة (١٧ من ٢٦)  
ونجح الاقتراح، المادة التي تليها.

نص المادة الثانية عشر كما وافق المجلس  
عليها.

١٢ - يلتزم الصراف في بيع العملات  
الاجنبية وشراؤها بالاسعار التي يحددها البنك  
المركزي للصرافين.

دولة رئيس المجلس: المادة التي تليها  
المادة الثالثة عشر.

السيد مقرر اللجنة القانونية: دولة  
الرئيس نريد ان نعرف بدهم يحكوا قبل القراءة او  
بعد القراءة.

دولة رئيس المجلس: المادة ١٣، من له  
عليها اعتراض؟ الدكتور خليل السالم معالي  
الدكتور.

الدكتور خليل السالم: دولة الرئيس،  
الحقيقة تنوقف قليلاً عند الفقرة (هـ) ماذا نقصد  
المضاربة غير مشروعه بالعملات الاجنبية،  
والمعادن الثمينة بأي طريقه او وسيلة شغله  
صح. اما هون بما في ذلك اذاعة او نشر وقائع  
مختلفة او ملفقة، وغيرها شوي المجلس او تقديم

يريد ان بيع الذي اشتراه البنك الثاني يقول له يا  
اخي بـ ٦٤٠ كيف اين ربحه؟

او راح على البنك المركزي، يقول له  
٦٤٠ ما بتزبط اذا المقصودة يلتزم الصراف ببيع  
العملات الاجنبية وشراؤها بالاسعار التي يحددها  
البنك المركزي (للصرافين) فاذا كتبت  
للصرافين انتهى الاشكال وعندئذ البنك  
المركزي يوافق معك، عندئذ انتهت الصعوبة  
السوقية.

دولة رئيس المجلس: السيد المقرر.

السيد مقرر اللجنة: شكراً دولة الرئيس  
عندما يحدد البنك المركزي سعراً للعملة الاجنبية  
يجب ان يكون هذا التحديد شاملاً لكل من  
بتعامل بالعمله الاجنبية، وليس تحديداً  
للصرافين بسعر يختلف عن الآخرين ولذلك  
المقصود بهذا هو التحديد الذي يعلنه البنك  
المركزي وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ امين  
شقير.

السيد امين شقير: دولة الرئيس في الواقع  
الاقتراح الذي قدمه معالي الدكتور خليل السالم  
واقعي وعملي وينبغي ان يحدد معنى اعلان  
الاسعار التي يعلنها البنك المركزي من حيث انها  
لغاية تعامل الصرافين وليست عملية مطلقة  
متجاهلة حقائق الامر وضرورات العمل ظالماً  
اننا اعترفنا بان هذا العمل ضرورة لازمه توجب  
اصدار قانون له ويراقب بالشكل الصحيح.  
لذلك انا اوفق واثني على ما تفضل به معالي  
الدكتور خليل السالم وارى ان هذه الاضافه

محضر الجلسة العاشرة

البلد.

الصرافون كانوا هم الذين كانوا يصدرن الاشاعات والمعلومات سواء كانت دقيقة او غير دقيقة حقيقه او مفترضة وينشرونها بين الناس، فنجد اسواق الصرافين اما مكتظ في محاولة التهرب من عملات معينة او اقدام على شراء عملات اخرى، وكان الضحية دائماً الدينار الاردني.

لذلك انا برغم ان النص اشار الى الكاذبة والمزاعم والتلفيق في حد ذاته ليس بالمستوى الذي يليق بقانون، ولكن ما يشير اليه هذا الكلام هو اشارته الى حقيقة كانت قائمة ولا ينبغي لنا ان نتساهل في ان تعود وتتكرر مرة اخرى وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ حمد الفرحان.

السيد حمد الفرحان: شكراً دولة الرئيس، عندي ملحوظة على المادة ١٣ قبل ان يتكلم الاخ خليل السالم نصها ما يلي البند هـ فضفاض ومرن وقابل لاساءة الاستعمال اقترح حذفه لكي تنال عن هذا رغبة في توفير وقت النقاش، لان النص انشائي وعديم التأثير في النهاية اقترح ابقائه كما هو وارجو ان يوافقني خليل لان النص انشائي ومكرر ان يوافقني على عدم حذفها حتى نجتاز المادة (١٣).

دولة رئيس المجلس: الاستاذ حسني عايش.

السيد حسني عايش: اريد فقط ان اسأل لماذا جاءت المادة (١٢) (لا يحق للصراف) بينما

عروض لبيع تلك العملات والمعادن او شرائها بصورة وفي ظروف من شأنها احداث البلبلة. اعتقد انا هذا موضوع انشائي، ولا يمكن الانسان فعلاً يعاقب عليه بطريقة دقيقة، وكثير من الاقلام تكتب عن سقوط الذهب وارتفاع الدولار بالجراند، في التقرير عن العملة الاجنبية في كل يوم في صحيفه.

ارجو ان لا تفسر هذا بأنه بدها تطلع نظريات سقوط الدولار ترعب الناس، او نظريات سقوط المارك، يعني يا ريت اننا نكتفي بسطر واحد، او اذاعة او نشر وقائع مختلفة او مزاعم كاذبه، خلص ويشطب الباقي، يعني ما كتبه مجلس النواب بقيقه، يشطب الباقي لاني اخشى انه جريدة من الجرائد، تقرير بنك يتعامل بالعملة الاجنبية بكرة يفتكروا معناه انه البنك يبيع ويشترى بهذه الاسعار ويبلبل الناس، لها هذه عقوبه عقوبه كبيرة في العقوبات التي في القانون.

وسيمتنع عندئذ البحث العلمي في مجلة البنوك عن اسواق العملة الاجنبية وكل يوم كما قلت في الجريدة، انه الدولار ناقص او منخفض او مرتفع، اذا بده يغيرها البنك حر انا مش مصر.

دولة رئيس المجلس: شكراً استاذ خليل، الاستاذ امين شقير.

السيد امين شقير: ملاحظات الدكتور خليل السالم المتضمنه، التي تشير الى مضامين في الفقرة (هـ) في الواقع الفقرة (هـ) تستند في نصها وفي تفاصيلها الى تجربه حيه كانت قائمة في



المادة (١٣) جاءت (لا يجوز) ما الفرق بين (لا يحق) و (لا يجوز) في الحاله هذه كنت اتفق لكن الوقت فات ان تكون المادة (١٢) فيها (١٢) فيها (أ) لا يحق له و (ب) هي المادة (١٣) (لا يحق له) في نفس الوقت. لكن لماذا هذا الفرق؟ ثانياً انا اعتقد ان ما ذهب اليه الدكتور خليل السالم. سليم لان باي طريقه او وسيله مطلقه اكبر مما جاء بعدها.

دولة رئيس المجلس: الحقيقه اللجنة القانونية، اوصت المجلس الموافقه عليها كما جاءت من النواب، والنواب كما جاءت من مشروع الحكومة، وليس لدينا، عندك اقتراح خليل بك في هذه المادة؟

الدكتور خليل السالم: دولة الرئيس اسألني انا، اذا فهمنا هذه ماده بانها مقصوده فقط للصرافين، ولا تعني اي شيء لانسان آخر ومواطن اخر، فانا في ضوء الكلام الذي قاله الاخ امين والتجربه التي جرت في الاردن، واساءت كثيراً انا لا امانع في ابقائها كما هي، ولكنها للصرافين فقط، وليس ان نحاسب الناس، جميع الناس بنفس المنطق.

دولة رئيس المجلس: شكراً الاستاذ السيد المقرر.

السيد مقرر اللجنة: ان مستهل المادة لقلنا انها تتعلق بالصرافين فقط، اما الاساءة للاقتصاد الوطني فمقصود عليها في قانون العقوبات ولا حاجه لهذا النص من اجله.

دولة رئيس المجلس: اذن هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة كما اوصت اللجنة القانونية.

الجميع: موافقون.  
ونص المادة الثالثة عشر كما وافق عليها المجلس.

١٣ - لا يجوز للصراف القيام باي من الاعمال التالية:

أ - فتح الحسابات الجارية للعملاء او قبول ودائع باي شكل من الاشكال او قبول الامانات النقدية او المعادن الثمينة.

ب - تقديم القروض او اي نوع من التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة.

ج - اصدار الكفالات بالعمله المحلية او الاجنبية داخل المملكة وخارجها.

د - خصم الاوراق التجارية.

هـ - المضاربة غير المشروعة بالعملات الاجنبية والمعادن الثمينة بأي طريقه او وسيله بما ذلك اذاعة وقائع مختلفة او ملفقة او مزاعم كاذبة او نشرها او تقديم عروض لبيع تلك العملات والمعادن او شرائها بصورة وفي ظروف من شأنها احداث البلبلة في التعامل

مجلس الاعيان



بها وتداولها او في رفع اسعارها او تدنيها.  
و - تغذية حسابات غير المقيمين بالعملية المحلية او الاجنبية او السحب عليها.  
ز - كشف حساباته المفتوحة في الخارج بأي حال من الاحوال باستثناء الكشف الناجم عن اختلاف حق الدفع.  
ح - اي اعمال تتعارض مع احكام قانون مراقبة العملة الاجنبية المعمول به والانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم، والمادة الرابعة عشر السيد المقرر.

السيد مقرر اللجنة القانونية: المادة ١٤  
١ - لا يجوز للصراف الاقتراض من الخارج الا بعد الحصول على موافقة البنك المركزي الخطية.

ب - لا يجوز للصراف الحصول على تسهيلات ائتمانية بصورة مباشرة او غير مباشرة من البنوك المرخصة او الشركات المالية الا ضمن الحدود المبينة في تعليمات البنك المركزي.

دولة رئيس المجلس: اذن المادة ١٤، الاستاذ خليل السالم.

الدكتور خليل السالم: يا سيدي الفقرة (ز) من المادة (١٣) لا يجوز للصراف كشف حساباته المفتوحة في الخارج بأي حال من الاحوال، ما عدا الكشف يعني حق الدفع، ان يكون شيكات طياره، هو صار يجوز له الاقتراض بعد موافقة البنك المركزي، كشف الحساب هو اقتراض ايضاً، فما دام حرمتنا عليه

كشف الحساب المفتوح في الخارج في (ز) حرمان مطلق، ما عدا الاختلاف في حق الدفع لا يجوز بعد الان ان نقول له لك حق الاقتراض بعد الحصول.

ولذلك إما ان نبقى (١٤) (أ) وهي الاصح والاشمل ونحذف عندئذ (ز) لانها حالة منفردة، ممنوعه قطعاً بيننا سيحدث انه صراف ينكشف حسابه لاجل قصير بسبب سحب عليه وسبب مرسل شيكات بعدها ما وصلت.

هون تبين ان كشف الحساب، ممنوع منعاً باتاً بموافقة البنك او بدون موافقة، فانا اقترح شطب (كشف حساباته) والاكتفاء بالمادة (١٤) التي لا تحيز للصراف الاقتراض من الخارج الا بعد الحصول على موافقة البنك المركزي وعندئذ تكون جميع الامور واضحة، لانه لو وجدناه مره حسابه مكشوف يقول والله ضاعت الارسالية، ويكون حقيقة هو مستدين ومستدين مبالغ كبيرة.

دولة رئيس المجلس: سيدي واضح نسمع السيد المقرر.

السيد مقرر اللجنة القانونية: شكراً دولة الرئيس، الاصل هو انه اذا صوت المجلس على مادة ان لا يعود الى مناقشتها الا في الحاله التي نصت عليها المادة (٥٦) من الداخلي وهي عند النظر في القانون ككل.

اما الآن في نفس الجلسة التي صوتنا فيها على مادة (١٣) ان نعود ونلغي بنداً هذا غير جائز من حيث الشكل وفيما يتعلق بالمادة الرابعة عشر فهي تخصيص للتعميم الذي ورد في المادة الثالثة

عشر فاذا كان هذا التخصيص هو المقيد لاحكام السابقة، وهو المعمول به.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ كمال الشاعر.

الدكتور كمال الشاعر: اوافق سعادة المقرر انه المادة الثالثة عشر جرى الموافقة عليها، ولكن لا بأس من الاشارة الى فقرة منها في مناقشة مادة لاحقه.

انا اعتقد ان الفقرة (ز) من المادة (١٣) تختلف عن الفقرة (أ) من المادة (١٤) الفقرة (ز) من المادة (١٣) تعطي للصراف تمهنة من كشف حساباته بصورة عادية، ولكن تعطيه استثناءاً مهم للصراف الذي يقوم بعمل الصرافه وهو استثناء الكشف الناجم عن اختلاف حق الدفع بمعنى انه عندما يحول مبلغ للخارج من عمله الى عمله هنالك عاده يومين او ثلاثة او اربعة ايام التي فيها حق الدفع يستحق فرق في حق الدفع، فيكشف الحساب ولان المبلغ يكون قيد التحويل.

اما الفقرة (ز) وهي فقرة تتعلق الحقيقة بالاقتراض (لا يجوز) فهي موضوع آخر، قد نتفق عليه وقد لا نتفق عليه، لكنه موضوع آخر عن الفقرة (ز) وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً الاستاذ خليل، يصير على اقتراحه، الاستاذ الدكتور خليل السالم.

الدكتور خليل السالم: دولة الرئيس انا افضل الغاء الفقرة (أ) ادعوا الى شطبها كامله، وليس من المصلحة ان يخرج البنك المركزي في

طلب الموافقة على الاقتراض من الخارج وليس من مصلحة البلد ولا من احتياطي العملات في البلد من العملات الاجنبية ان يرتبط ارتباطات شخصية بالصرافين، ولذلك اوصي بالاكتفاء بالمبدء الذي نصت عليه الفقرة (ز) كقاعدة كلية بالاكتفاء به وعدم احراج البنك المركزي بتقديم طلبات اقتراض من الخارج لان هذا الاقتراض لا يكون في اي وقت الا لسبب ضعف عند الصراف.

ولا نفتح هذا الباب ولا يخرج البنك، وارى الغاء هذه الفقرة، يكفي ان (ب) موجود، ما دام ان التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة من البنوك المرخصة والشركات المالية للصرافين موجوده هنا فتكفي للبنك المركزي مراقبه التوسع في الاقتراض والائتمان وضمان حقوق الناس بما فيه البنوك ولذلك اكتفي في (ب) من المادة (١٤) واوصي بالقبول بها وعدم السماح من حيث المبدأ وكما جرى في الفقرة (ز) عدم السماح للصراف الاقتراض من الخارج.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ حمد الفرخان.

السيد حمد الفرخان: بأيد الحرف الذي اثاره الدكتور خليل من انه اذا صراف يريد ان يقترض من بنك في سوريا والمانيا اذا اخذ موافقة البنك المركزي وقال للجهة المقترضة وافق لي البنك المركزي على الاقتراض منك، اخشى ان يلقي نوع من التبعه والمسؤولية الادبيه على البنك المركزي.

واعتقد ان الصراف الذي يحتاج الى اموال الفقرة (ب) تعطيه الفرصه، لماذا يلجى

محضر الجلسة العاشرة

ان لا يتعدها هذا القرض، لهذا اقترح الموافقة عليها كما وردت.

دولة رئيس المجلس: اذن اللجنة،  
اللجنة القانونية، توصي المجلس بالموافقة عليها  
كما وردت في المادة (١٤) فقرتيها، كما وافق  
عليها النواب، توصي المجلس بالموافقة عليها.  
لدينا اقتراح من الاخ الدكتور خليل السلام،  
يشطب الفقرة (أ)، معالي نائب رئيس الوزراء.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم: للتوضيح كانني فهمت منذ معالي الدكتور خليل انه يقترح حذف (أ) لانها متضمنه في (ب) في واقع الامر انها غير متضمنه في (ب) المقصود في (ب) التسهيلات الائتمانيه والاقتراض من البنك الاردنية المرخصة في الداخل، وقصد (أ) الاقتراض من الخارج يعني في فرق من مصدر الاقتراض وشكراً جزيلاً.

دولة رئيس المجلس: الدكتور خليل  
السالم.

الدكتور خليل السالم: يعلم دولة الرئيس جميع الناس الذين يعرفون اسرار هذه العبارة انها لا يمكن لبنك في الخارج ان يقرض صراف في الاردن إلا اذا كان لديه ودعيه بمبلغ اكبر من القرض، يعني ليست البنوك الخارجية مفتوحة لاقتراض الصرافيين خصوصاً الصرافيين الذين ساروا رسمائهم الان ١٠٠ ألف دينار، فلماذا تستعمل هذه المادة ويكره بها أحياناً البنك المركزي؟

لانه عندما ما يجيب له الصراف ويقول له  
هني بنك (UNION BANK OF SWITZER)

ويصير هذا الاكثري عمان من انه بلده يصير في القرى، فكره فتح باب الاقتراض هو الذي سيفتح علينا ابواب اخرى، وله هو كما يبدو مسأله الصرافين تبادل تسهيلات هذه ماشيه كل يوم واتفقنا عليها اما الاقتراض وهو اضافته لرأس المال العامل الذي يشغل فيه الصراف، والاقتراض لمدته معينة ولاجل وبفائدة وكل هذا الحكمي.

دولة رئيس المجلس: شكراً سيدي  
الاقتراح واضح، معالي الاستاذ محمد رسول  
الكيلاني.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ كمال  
الشاعر.

يعني اي شيء يتم من خلال ومعرفة البنك المركزي وبموافقة هو مزيد من مشروعيته وسلامته وهذا، فانا لا أجد ضرر في الواقع من هذا الموضوع.

السيد مقرر اللجنة القانونية: دولة الرئيس، المادة تنص على انه في الاصل لا يجوز للصراف ان يقرض من الخارج، لكن اذا وجد البنك المركزي ان هذا الاقتراض فيه فائدة، عندئذ يوافق، وهو الذي يقدر الظروف الموضوعية في هذا الشأن، نحن خاضعين من

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय



احراج البنك المركزي وهو الذي وضع مشروع هذا القانون، ومعاظم البنك المركزي شاركنا في البحث في هذه المادة، الاحراج مرفوع ما دام برأي البنك المركزي مرفوع الاحراج. وكذلك متروكه هذه لصلاحية البنك المركزي وهو الذي يقدر الظروف الموضوعية، لذلك اقترح الموافقة عليها كما جاءت من مجلس النواب.

دولة رئيس المجلس: اللجنة اوصت بالموافقة عليها، معالي الدكتور خليل الاستاذ حمد ثنى على اقتراح الدكتور خليل، طيب هل يوافق المجلس الكريم على شطب الفقرة (أ) من المادة (١٤)؟

لم يوافق سوى حمد بك.

هل يوافق المجلس الكريم على المادة (١٤) كما اوصت اللجنة القانونية بكاملها. الجميع: موافقون.

نص المادة الرابعة عشر كما وافق المجلس عليها.

المادة ١٤

أ - لا يجوز للصراف الاقتراض من الخارج الا بعد الحصول على موافقة البنك المركزي الخطية.

ب - لا يجوز للصراف الحصول على تسهيلات ائتمانية بصورة مباشرة او غير مباشرة من البنوك المرخصة او الشركات المالية الا ضمن الحدود المبينة في تعليمات البنك المركزي.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم والمادة الخامسة عشر، السيد المقرر.

السيد مقرر اللجنة القانونية: المادة ١٥

لا يجوز لاي من الشركاء في شركة الصرافة:-

أ - ان يقترض من الشركة او ان يقدم قرضاً لها الا وفق التعليمات التي يضعها المجلس لهذه الغاية.

ب - ان يكون له لدى الشركة حسابات جارية او امانات او غيرها من الحسابات.

دولة رئيس المجلس: المادة الخامسة عشر مطروحة على المجلس الكريم، هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة؟

الجميع: موافقون.

نص المادة الخامسة عشر كما وافق عليها المجلس.

المادة ١٥ لا يجوز لاي من الشركاء في شركة الصرافة:-

أ - ان يقترض من الشركة او ان يقدم قرضاً لها الا وفق التعليمات التي يضعها المجلس لهذه الغاية.

ب - ان يكون له لدى الشركة حسابات جارية او امانات او غيرها من الحسابات.

دولة رئيس المجلس: المادة الخامسة عشر مطروحة على المجلس الكريم هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة.

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: شكراً شكراً لكم، المادة السادسة عشر، السيد المقرر.

السيد مقرر اللجنة: المادة ١٦.

أ - تخضع سجلات الصراف وقيوده ومعاملاته المتعلقة باعمال الصرافة للتدقيق والمراجعة والتفتيش من قبل البنك المركزي.

والللمحافظ تفويض اي من موظفي البنك المركزي او اي عدد منهم خطياً للقيام بتلك الاجراءات على ان يكون للقائمين بها ضبط السجلات والقيود التي تعود لذلك الصراف اذا اقتضى الامر ذلك.

ب - تعتبر جميع المعلومات التي يطلع عليها اي موظف في البنك المركزي خلال عمليات التفتيش والتدقيق التي تجري بمقتضى احكام الفقرة (أ) من هذه المادة سرية ومكتومة.

دولة رئيس المجلس: شكراً سيدي فكرتك واضحة معالي ابو حاتم، السيد المقرر.

السيد مقرر اللجنة القانونية: المقصود من السرية انه لا يقوم الموظف الذي يتولى التفتيش باذاعة اسرار هذا الصراف.

لكن اذا وجد الموظف الصراف، مخالف لاي مخالفه اخرى، بطبيعة الحال سيقدمه الى المحكمة بمقتضى المواد التي تفرض عليه عقوبة وهذه السرية لا تمنع المحاكم ولا تمنع المختصين.

لان الفقرة الاولى، المقصود فيه مراقبة اعمال الصراف، فيجب ان يؤديها وفق احكام هذا القانون، فاذا وجدت مخالفة إما ان يحيله الى المحكمة او يستعمل مجلس ادارة البنك المركزي صلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ كمال الشاعر.

الدكتور كمال الشاعر: يا سيدي السرية والمكتومة هي معناها افشائها الى الغير الى

والللمحافظ تفويض اي من موظفي البنك المركزي او اي عدد منهم خطياً للقيام بتلك الاجراءات على ان يكون للقائمين بها ضبط السجلات والقيود التي تعود لذلك الصراف اذا اقتضى الامر ذلك.

ب - تعتبر جميع المعلومات التي يطلع عليها اي موظف في البنك المركزي خلال عمليات التفتيش والتدقيق التي تجري بمقتضى احكام الفقرة (أ) من هذه المادة سرية ومكتومة.

دولة رئيس المجلس: الدكتور خليل.

الدكتور خليل السالم: دولة الرئيس، واضح ما هو الهدف من كلام ان تكون جميع المعلومات سرية ومكتومة هون عن الناس، لكنها ليست سرية ومكتومة على مجلس الوزراء، ليست سرية ومكتومة على المدراء التنفيذيين في البنك ليست سرية ومكتومة على المحافظ، او على نائب المحافظ الاول والثاني، او وزير المالية.

هذه المكتومية كمفهوم، انه كل ما وجد المراقب اخطاء لا يقول إلا لشخص وانتهت المعلومات عند هناك انا اعتقد انه مش لازم يكون هذا هو المفهوم المفهوم في محلات متخصصة لدى البنوك وبرخصة رسمية ان تكون المعلومات السيئة تصل الى مجلس الوزراء، تصل الى وزير المالية، وزير الاقتصاد، وزير الصناعة والتجارة، ولا يكون هناك حرج في تدواها، او تصل عند اللزوم الى المحكمة، ولا يكون هناك حرج في تدواها هذه السرية غير ضرورية، مثل سرية البنوك، تنازلت عنها كل

محضر الجلسة العاشرة

الجمهور لكنها حتى ليست سرية ومكتومة على المسؤولين في البنك المركزي والمسؤولين في البنك المركزي، هناك من القوانين الأخرى والتعليمات الأخرى التي تحكم كيف يتصرفوا بالنسبة إلى المخالفات التي قد تظهر من هذا الكشف وكيف يلاحقوا في هذا الأمر فالسرية والمكتومة هنا فقط هي في إطار الموظفين أنفسهم، عن الجمهور في الخارج وليس عن رؤسائهم في البنك المركزي.

دولة رئيس المجلس: معالي أبرحان يكتفي بالمعنى الذي شرحه السيد المقرر السرية فقط على الناس الذين لا لهم علاقة بالأمر هذه المادة معروضة على المجلس الكريم، هل يوافق عليها كما أوصت اللجنة؟

الجميع: موافقون.

«نص المادة السادسة عشر كما وافق عليها المجلس».

#### المادة ١٦

أ - تخضع سجلات الصراف وقيدوه ومعاملاته المتعلقة بأعمال الصرافة للتدقيق والمراجعة والتفتيش من قبل البنك المركزي وللمحافظ تفويض أي من موظفي البنك المركزي أو أي عدد منهم خطياً للقيام بتلك الإجراءات على أن يكون للقائمين بها ضبط السجلات والقيود التي تعود لذلك الصراف إذا اقتضى الأمر ذلك.

ب - تعتبر جميع المعلومات التي يطلع عليها أي موظف في البنك المركزي خلال عمليات التفتيش والتدقيق التي تجري بمقتضى

أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة سرية ومكتومة.

دولة رئيس المجلس: المادة التي بعدها، لحظة سيدي، يظهر استاذنا أمين بك عنده كلمة ولو بعد التصويت نسلمها لزداد علماً.

السيد أمين شقير: هنالك تفسير ينبغي أن يقرن بالموافقة هذا التفسير مهم، لأنه الحقيقة السلطة العامة مفروض أن تكون مضطلة على كل الأمور الأساسية والجوهرية التي يمكن أن تستخرج من نتائج التدقيق.

أنا فقط أقول أن هذه الجلسة، لا يمكن أن تنهي هذا القانون واقتراح أن تتوقف الجلسة وتحدد جلسة أخرى لانتهاء البحث في هذا القانون، يا سيدي هذا فيه (١٦) مادة.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ محمد رسول الكيلاني.

السيد محمد رسول الكيلاني: اقترح أن نناقش المادة ١٧، لأنها متعلقة بالمادة ١٦ نفسها.

دولة رئيس المجلس: نعم اذن المادة ١٧ سيدي.

السيد مقرر اللجنة القانونية: المادة ١٧. إذا تبين للبنك المركزي بعد التفتيش والتدقيق أن أعمال الصراف كانت تجري في غير صالح المتعاملين معه أو المساهمين في شركة الصرافة فعلى البنك المركزي اتخاذ الإجراءات المناسبة لتصحيح الأوضاع الناجمة عن تلك الأعمال، ويعتبر الصراف أنه ارتكب مخالفة إذا امتنع عن الاستجابة للإجراءات التي يقررها

البنك المركزي بموجب هذه المادة.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ محمد رسول الكيلاني.

السيد محمد رسول الكيلاني: اقترح الموافقة ونهي الجلسة.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة كما جاءت.

الجميع: موافقون.

«نص المادة السابعة عشر كما وافق عليها المجلس».

#### المادة ١٧

إذا تبين للبنك المركزي بعد التفتيش والتدقيق أن أعمال الصراف كانت تجري في غير

انتهت الجلسة

رئيس مجلس الاعيان  
احمد اللوزي

أمين عام مجلس الأمة  
صالح الزعبي

صالح المتعاملين معه أو المساهمين في شركة الصرافة فعلى البنك المركزي اتخاذ الإجراءات المناسبة لتصحيح الأوضاع الناجمة عن تلك الأعمال، ويعتبر الصراف أنه ارتكب مخالفة إذا امتنع عن الاستجابة للإجراءات التي يقررها البنك المركزي بموجب هذه المادة.

السيد الأمين العام:

٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم، ونكتفي بهذا القدر، ونعقد جلسة يوم الخميس الساعة العاشرة، نظراً لأهمية المواضيع وكثرة الأعمال، ونرجوا اللجنة القانونية أن نجتمع غداً يوم الخميس الساعة العاشرة وشكراً لكم.

محضر الجلسة